كتاب (أبيات المعاني) لابن السّيد البطليوسيّ
بين الحقيقة والوهم

إعداد:

سالم شرابي

جامعة البليدة ٠٢ (الجزائر)

• **الملخص:**

هـذا بحـث يتنـاول حقيقـة وجـود كتـاب (أبيـات المعـاني) الّـذي نسـبه عبدالقـادر البغـداديّ لابـن السّـيد البطليـوسيّ في كتابيـه خزانـة الأدب، وشرح أبيـات مغنـي اللّبيـب، وجعلـه مصـدراً مـن مصـادره في الكتابـين، وتبعه في نسـبة هـذا الكتاب لابـن السِّـيد كارل بروكلـمان في كتابـه (تاريـخ الأدب العـربيّ)، وعنهـما أخـذ كثـير مـن محقّقـي كتـب ابـن السِّـيد البطليـوسيّ، وجعلـوه مـن ضمـن مؤلّفاتـه المفقـودة.

وقـد قسّـمت بحثـي إلى ثلاثـة مطالـب، تحدّثـت في المطلـب الأوّل عـن رحلـة البحـث عـن كتـاب أبيـات المعـاني للبطليـوسيّ، ونتيجـة هـذا البحـث، وأمّـا المطلـب الثّـاني فخصّصتـه لعقـد مقارنـة بـين النّصـوص المنسـوبة لابـن السِّـيد في (أبيـات المعـاني) كـما ذكرهـا البغـداديّ في كتابيـه الخزانـة، وشرح أبيـات المغنـي، وبـين المطبـوع مـن الإفصـاح للفارقـيّ، مـع معـاودة النّظـر في النّسـخ المخطوطـة الّتـي توفّـرت عنـدي مـن الإفصـاح، وآخـر المطالـب جعلتـه لتحقيـق صحّـة نسـبة الكتـاب للبطليـوسيّ، وصحّـة عنوانـه، فتناولـت قرائـن وجـود هـذا الكتـاب، ومناقشـة هـذه القرائـن، ثـم قرائـن نفـي وجـوده، وأدلّـة نسـبه للفارقـيّ لا لابـن السّـيد، وختمـت البحـث بخاتمـة تضمّنـت أهـمّ النّتائـج، كان منهـا أنّ مـا سـمّاه البغـداديّ (أبيـات المعـاني) منسـوباً لابـن السّـيد البطليـوسيّ مـا هـو إلّا نسـخة مـن نسـخ كتـاب الإفصـاح للفارقـيّ، وعليـه فـإنّ مـن الوهـم نسـبة كتـاب بهـذا العنـوان للبطليـوسيّ.

الكلمات المفتاحية: كتاب أبيات المعاني – ابن السيد البطليوسي – الإفصاح – الفارقي.

*****

المقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين وصّلى الله على سيّد المرسلين محمّد خاتم النبيّين، وعلى أهل بيته، وأصحابه المتّقين أجمعين، من تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

أمّا بعد: فإنّ المطّلع على ترجمة ابن السِّيد البطليوسيّ في كتب التّراجم سيقف على جملة مؤلّفاته الّتي خلّفها، بعضها خرج من رفوف المخطوطات إلى قائمة المطبوعات محقّقةً، وقد استفاد منها القرّاء، وبقي بعضها في عداد المفقود، ومن جملة ما ذكر من المفقودات كتاب (أبيات المعاني) الّذي يعدّ عبد القادر البغداديّ أوّل من نسبه إليه في كتابيه خزانة الأدب، وشرح أبيات مغني اللّبيب، في مواضع عديدة منهما، وفي غيرهما من كتبه، وقد جعله مصدراً من مصادره في الكتابين، فقد نقل عنه نصوصاً عديدة مصرّحاً فيها باسم الكتاب، ومؤلّفه.

إنّ تصريح البغداديّ - وهو من هو عِلماً واطّلاعاً - بأنّ لابن السِّيد كتاباً في أبيات المعاني، وأنّه اطّلع عليه، وأخذ منه، يدلّ دلالة على أنّ نسخة مخطوطة منه كانت في ملكه.

وقد تبع البغداديَّ في نسبة هذا الكتاب لابن السِّيد كارل بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربيّ)[1]، وعنهما أخذ كثير من محقّقي كتب ابن السِّيد البطليوسيّ[2]، فقد جعلوه من ضمن مؤلّفاته المفقودة مستندين في ذلك إلى البغداديّ، فهل لابن السِّيد كتاب بهذا العنوان تصحّ نسبته إليه؟

---

(١) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ملحق الجزء الأوّل، ص:٧٥٨ نقلا عن كتاب **(ابن السيّد البطليوسيّ اللّغويّ الأديب، (٤٤٤-٥٢١هـ) منهجه في اللّغة والنّحو- شعره)**، صاحب أبو جناح: ٢٦.

(٢) ينظر: **الفرق بين الحروف الخمسة**، تح: علي زوين: ٢٠، والمثلث، تح: صلاح مهدي الفرطوسيّ،:٤٢، **والاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، تح: مصطفى السقا - حامد عبد المجيد:١٣، **والحلل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل**، تح: سعيد عبد الكريم سعودي:٢٣، **والحلل في شرح أبيات الجمل**، تح: يحيى مراد:٢٧، **وابن السيّد البطليوسيّ اللّغويّ الأديب، (٤٤٤هـ- ٥٢١هـ) منهجه في اللّغة والنّحو- شعره)**: ٢٦، ومن آخر من رأيته نسبه له، وليد السّراقبيّ في تحقيقه لمسألة من اسم الله تعالى للبطليوسيّ، مجلّة الخزانة، مركز إحياء التراث، دار المخطوطات للعتبة العباسيّة المقدّسة:٢٠٢....

وللإجابة عن هذه الإشكاليّة قسّمت بحثي ثلاثة مطالب، تحدّثت في **المطلب الأوّل عن رحلة البحث عن كتاب أبيات المعاني للبطليوسيّ، ونتيجة هذا البحث، أمّا المطلب الثّاني فخصّصته لعقد مقارنة بين النّصوص المنسوبة لابن السِّيد في (أبيات المعاني) كما ذكرها البغداديّ في كتابيه الخزانة، وشرح أبيات المغني، وبين المطبوع من الإفصاح للفارقيّ**، مع معاودة النّظر في النّسخ المخطوطة الّتي توفّرت عندي من الإفصاح، وآخر المطالب جعلته **لتحقيق صحّة نسبة الكتاب للبطليوسيّ، وصحّة عنوانه، وختمت البحث بخاتمة** تضمّنت أهمّ النّتائج، كان منها أنّ ما سمّاه البغداديّ (أبيات المعاني) منسوباً لابن السّيد البطليوسيّ ما هو إلّا نسخة من نسخ كتاب الإفصاح للفارقيّ، وعليه فإنّه من الوهم نسبة كتاب بهذا العنوان للبطليوسيّ.

ولا أنسى في هذا المقام أن أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى القائمين على قسم المخطوطات في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، والعاملين بمعهد المخطوطات العربيّة وأخصّ بالذّكر الأخوين الكريمين الدّكتور سليمان العيونيّ، وتامر الجبالي، كما أشكر القائمين على قسم المخطوطات في العتبة العباسيّة بالعراق فقد تجاوبوا مع طلبي نماذج من مصوّرات بعض النّسخ المخطوطة من الإفصاح للفارقيّ، فأسعفوني ببعضها ممّا تعذّر عليّ الوصول إليه، مع الإشارة إلى تعذّر الوصول إلى نسخ أخرى ممّا ستراه مذكوراً في هذا البحث.

المطلب الأوّل: رحلة البحث عن كتاب أبيات المعاني للبطليوسيّ:

لقد كان كتاب (أبيات المعاني) للبطليوسيّ مصدراً من مصادر البغداديّ في كتابيه (خزانة الأدب)، و(شرح أبيات المغني)، وأكثرَ منه النّقل عنه، وأوّل موضع أشار فيه إليه هو عند ذكره جملة (مَا يرجع إِلَى تَفْسِير أَبْيَات الْمَعَانِي المشكلة) وَذكر منها (أَبْيَات الْمَعَانِي للأخفش الْمُجَاشِعِيّ، وأبيات الْمَعَانِي للأشنانداني بِخَطِّ ابْن جنّي وَعَلَيْهَا إِجَازَة أبي عَليّ لَهُ، وأبيات الْمَعَانِي لِابْنِ السّكّيت، وأبيات

الْمَعَانِي لِابْنِ قُتَيْبَةَ فِي مجلّدين ضخمين، **وأبيات الْمَعَانِي لِابْنِ السِّيد البطليوسيّ** وَغير ذَلِك)[1].

وإذا تأمّلت جيّداً ما أورده البغداديّ من كتب أبيات المعاني ستجد أنّ أغلبها الآن من المفقودات، وهذا يشير أوّلاً إلى أنّ البغداديّ كان قد ظفر واطّلع على كتب لم يكن لنا شرف الوقوف عليها، وثانياً إلى احتمال وجود كتاب البطليوسيّ المذكور وصحّة نسبته إليه عنده، وقد ضاع فيما ضاع، أو على الأقلّ لا يزال في عداد المخبوء المخفيّ.

أمّا رحلتي مع حقيقة هذا الكتاب فبدأت يوم وقفت على نسخة من مخطوط في مكتبة (يبنن)[2]، يتناول أبياتاً مشكلة الإعراب - أشبه ما يكون بكتاب الشّعر للفارسيّ مع اختلاف في منهج العرض- وقد كتب على ورقته الأولى بخطّ غير النّاسخ: (ألغاز اللّغة العربيّة)، كتبت هذه النّسخة في أوائل القرن الثّامن الهجريّ (٧١٥هـ) غير منسوبة إلى مؤلّف، ووقفت عليها بعد ذلك في موقع الألوكة، وما شدّني إليها هو ما وقفت عليه فيها من فوائد تنبئ عن قيمة المخطوط، فعملت على التّحقّق من نسبة المخطوط إلى صاحبه، فكان أن سخّرت وقتاً في البحث في فهارس المخطوطات عن تلك الّتي تتناول الألغاز النّحويّة، عسى أن أجد نسخة أخرى منها، تشير إلى صاحبها.

وكان من وسائل التّحقّق من النّسبة أيضاً أن أنقل منه بعض النّصوص، وأحاول البحث عنها في بطون الكتب مستعيناً بالمكتبة الشّاملة، وكانت المفاجأة أنّني وقفت على كثير من تلك النّصوص في كتابي البغداديّ الخزانة، وشرح أبيات المغني، وقد تأكّدت من التّطابق الحرفيّ بين ما نقله البغداديّ، وبين ما هو مسطور في المخطوطة، والعجيب أنَّ البغداديّ نسبها في جميع المواضع إلى كتاب أبيات المعاني، ذاكراً المؤلّف وهو ابن السِّيد البطليوسيّ.

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:١/ ٢٠.

(2) http://dla.library.upenn.edu/dla/medren/search.html?fq=language_facet:%22Arabic%22

في الحقيقة طرت فرحاً أوّل الأمر ظنّاً منّي أنّي وقفت على كنز مفقود، وزادت رغبتي في التّحقّق للوصول إلى الحدّ الذي لا يكون معه مجال للشّكّ في أنّ ما وقفت عليه هو كتاب (أبيات المعاني) لابن السيّد البطليوسيّ - لأنّ الخطأ في نسبة المخطوطات لأصحابها ظاهرة معروفة- الأمرُ الّذي دفعني إلى البحث عن نسخ مخطوطة أخرى عسى أن أجد في بعضها تصريحا بالمؤلّف (ابن السيّد).

عمليّة البحث عن النّسخ المخطوطة الأخرى أوصلتني إلى حقيقتين مهمّتين هما:

الحقيقة الأولى: أنّ المخطوط قد تعدّدت نسبته إلى أكثر من مؤلّف، فقد **نُسِبَ للرّمانيّ** (ت: ٣٨٤هـ)، **ولنصير الدّين بن أسد** (ت:٤١٠هـ)، **وللحسن بن أسد الفارقيّ** (ت:٤٨٧هـ)، **ولابن السيّد البطليوسيّ** (ت:٥٢٦هـ)، ونسب إلى **أبي البقاء العكبريّ** (ت: ٦١٦هـ)، **ولأبي الحسن بن راشد** (ت:؟)، **ولأبي الحسن محمّد** (ت:؟)، وبعضها **لابن أسد** دون تحديد، وكان بعضها الآخر غفلاً من النّسبة.

والحقيقة الثّانية: أنّ عنوانها أيضاً متعدّد: **(الإفصاح عن الأبيات المشكلة الإيضاح)**، و**(الإفصاح عن الأبيات المشكلة الإعراب)**، و**(الإفصاح عن العويص)**، و**(الإفصاح عن أبيات الإيضاح)**، و**(الإفصاح في اللّغة)**، و**(شرح الأبيات المشكلة الإعراب)**، و**(ألغاز في اللّغة العربيّة)**، و**(الألغاز العربيّة)**، و**(إعراب أبيات ملغزة الإعراب)**، و**(شرح أبيات في الألغاز)**، و**(المغالطات)**، و**(أبيات المعاني)**، و**(أبيات المعاياة)**.

إنّ اختلاف اسم المخطوط لا يشكّل مشكلاً عويصاً إذا علمنا أن هذه التّسميّات تصبّ في معنى واحد، والمحتوى واحد يكاد يكون متطابقاً بدءاً من المقدّمة إلى ختامها[1]، واختلاف التّسمية في الغالب راجع إلى اجتهاد النسّاخ في

(١) وُجِدَتْ مواضع اختلفت فيها توجيهات الأبيات الشّعريّة الملغزة بين نسخة وأخرى، وقد أشار إليها سعيد الأفغاني في تحقيقه للإفصاح معتمداً على ثلاث نسخ منه. ينظر مثلاً الصّفحات:١٤١، ١٩٦، ٣٣٨، والّذي أطمئنّ إليه من خلال مطالعاتي للنّسخ الموجودة عندي أنّ المؤلّف كتب كتابه أكثر من مرّة، وله أكثر من إبرازة، ولذلك اختلف توجيهه لبعض الأبيات بين نسخة وأخرى.

وضع اسم يناسب موضوع المخطوط، خاصّة إذا علمنا أنّ المؤلّف - أيّاً يكن - لم يشر في مقدّمته إلى اسم كتابه، ولا ظفرنا بنسخة المؤلّف لتُعلم التّسمية الصّحيحة للكتاب.

والّذي يشكّل مسألة ينبغي دراستها والتّحقيق فيها هو نسبة المخطوط، فقد رأيتَ أنّه منسوب لأكثر من مؤلّف، وهذا أوان تفصيل التّحقيق في صحّة هذه النّسبة، وسأبدأ بما أرى أنّ النّسبة إليه ضعيفة.

أولاً: نسبته إلى الرّمّانيّ: نسب المخطوط للرّمانيّ في النّسخة الفرنسيّة، وهي تحت رقم (١٥٩١) في المكتبة الفرنسيّة، وقد كتب على صفحتها الأولى: (**توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب** صنعة الرّمّانيّ تغمّده الله بالرّحمة والرّضوان)، وعليها تملّكات عدّة، أمّا ناسخها فهو عمر بن أبي بكر النّاسخ، نسخها عشيّة الأربعاء الخامس عشر جمادى الأولى سنة أربع وثمانمئة للهجرة (٨٠٤هـ) (١).

وعلى هذه النّسخة اعتمد سعيد الأفغاني -رحمه الله تعالى- في طبع الكتاب أوّل مرّة بالعنوان السّابق(٢)، غير أنّه أدرك عدم صحّة هذه النّسبة، بعد أنْ أَطْلَعَهُ عبد العزيز الميمنيّ رحمه الله تعالى على ملحوظاته حول نسبة الكتاب للرّمانيّ، وقد كتب الميمنيّ في ذلك مقالاً بيّن فيه الدّلائل على عدم صحّة نسبته للرّمانيّ، وأبرز هذه الملحوظات:

- أنّ عنوان المخطوط مقحم وليس من وضع النّاسخ، فقد كتب بخطّ مغاير لخطّ النّاسخ، وهو خطّ متأخّر.
- أنّ هذه النّسبة ناشئة من أحد أمرين، إمّا أنّ هذا الكاتب المتأخر اختلط عليه الفارقيّ بالرّمانيّ. أو أن يكون لمّا وجد الكتاب غُفلاً أثبت عليه

(١) ينظر في الكلام على النّسخة: (**الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**)، الفارقيّ، تح: سعيد الأفغانيّ:٣٤- ٣٥.

(٢) **توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب**، علي بن عيسى الرّمانيّ، تح: سعيد الأفغانيّ.

اسم كُتاب للرّمّانيّ في المعنى نفسه، وذلك أن للرُّمَّاني كتاباً في (الألغاز النّحويّة)، أوّله: الحمد لله على فضله وكرمه ...، وهو مخطوط بقلم مغربيّ، وهذا كما ترى غير المطبوع[1].

- أنّ صاحب الكتاب يروي عن أبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)[2]، وأبي سعيد السّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)[3]، والرّمانيُّ (ت٣٨٨هـ) من معاصريهما وفي طبقتهما، وزاد ضِغثاً على إبَّالة أنّه شرح لُمَع ابن جنّيّ الّذي نبغ في آخر حياة الرُّماني وبُعيد وفاته، ومنه جاء الجزم بأنّه ليس للرمَّانيّ البتَّة[4].

ثانياً: نسبته لنصير الدّين ابن أسد[5]، وهذه النّسبة موجودة في نسختين مخطوطتين، أولاهما نسخة الإسكوريال، ورقمها في المكتبة:٠٣٨٦، كتبت النّسخة سنة ٧٢٦ للهجرة، وعنوانها: (**كتاب الإفصاح في العويص**)، وقد كتب تحت العنوان: «تأليف الشّيخ الإمام العالم العلّامة، حجّة العرب، رحلة الوقت، نصير الدّين ابن أسد تغمّده الله برحمته، وأعاد من بركته، لأنّه تتبّع الكتب الغريب[ة]، واستخرج منها الأبيات العجيب[ة]، فأوضح إعرابها، وذلّل صعابها، ودقّة الإعراب فيها، ثمّ إنّه يذكر البيت والبيتين، ثم يعربهما إعراباً شافياً، ويعلّله تعليلاً كافياً، تشرق به النّفس، ويكشف به اللّبس، ولله المنّة، وصلّى الله على سيّدنا محمّد خاتم النّبيّين، وعلى سائر

(١) توجد نسخة منه في دار الكتب المصرية برقم: ٣٤ مجاميع، وينظر فهرس مخطوطات الدّار: ٢/ ٧٩.

(٢) كثير من الأبيات مأخوذة من كتاب الشّعر للفارسيّ، ينظر الإفصاح: ص: ٥٧، ٩١، ٩٢، ١٠٧، ١١٢، ١٣٨، ١٥٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٩٩، ٢١٠، ٢٢٩، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢.

(٣) ينظر الإفصاح: ص:٦٠، ٧٧، ٣٧٥.

(٤) ينظر: **الإفصاح عن أبيات مشكلة الإيضاح للفارقيّ ولا توجيه إعراب أبيات مُلْغَزَة الإعراب للرُّمّانيّ**، بحوث وتحقيقات، عبد العزيز الميمنيّ:١/ ٤٧٠.

(٥) هو أبو عبد الله نصير الدّين محمّد بن أسد بن عليّ بن سعيد القارئ الكاتب البزّاز البغداديّ المقرئ، سمع أبا بكر أحمد بن سليمان النّجاد، وعليّ بن محمّد بن الزّبير الكوفي، وجعفر الخلديّ، وعبد الملك بن الحسن السّقطيّ، وجماعة من هذه الطّبقة، وكان صدوقاً؛ وَهُوَ صَاحب الْخطّ، وَشيخ ابْن البوّاب الْكَاتِب الْمَشْهُور، مات محمد بن أسد في يوم الأحد لليلتين خلتا من المحرم سنة عشر وأربعمئة (٤١٠هـ)، ودفن بالشّونيزيّ. ينظر: تاريخ بغداد (بشّار):٢/ ٤٣٠، ووفيات الأعيان:٣/ ٣٤٢.

الأنبياء والمرسلين، ورضي الله عن الصّحابة والتّابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين وحسبنا الله ونعم الوكيل، والحمد لله وحده».

وثاني النّسختين نسخة برلين، وهي منسوبة للعكبريّ وسيأتي الحديث عنها، إذ نقل النّاسخ بعد ذكره عنوان المخطوط، ونسبته للعكبريّ العبارة السّابقة الموجودة في نسخة الإسكوريال فكتب: «وجدت على ظاهر نسخة من هذا الكتاب قد ترجمه بالإفصاح في العويص، وقال بعده: «تأليف نصير الدّين ابن أسد... ويكشف اللّبس، والله المنعم بفضله، وله المنّة، والحمد لله ربّ العالمين»[1].

وكتب النّاسخ تحت ذلك: «قلت: وقد نقل عنه **أبو الفتح البعلبكيّ في شرحه على الجرجانيّة**، في أوائل الفصل الثّالث في العوامل من الحروف، فقال: (ومنه البيت المصنوع: **إنّ هند الجميلة الحسناء، والبيت أنشده ابن أسد في كتاب الألفاز له**)[2]، والله تعالى أعلم».

وإليه نسبه إسماعيلُ البغداديّ في إيضاح المكنون في ذيل كشف الظنون، وهدية العارفين[3].

وعنه أخذ النّسبة عمر كحّالة في معجم المؤلّفين[4].

وهذه النّسبة - في رأيي - لا تصحّ لأمور منها:

- أوّلها: أنّ ابن أسد البزّاز يشترك مع الفارقيّ في أمرين:

أحدهما: أنّ الرجلين كليهما يقال له ابن أسد.

---

(١) تنظر صورة صفحة عنوان نسخة الإسكوريال في الملاحق.

(٢) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، محمّد بن أبي الفتح البعليّ، تح: ممدوح محمد خسارة: ٢/ ٤٠٩.

(٣) **إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظنون**، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانيّ البغداديّ، تح: محمد شرف الدّين بالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسيّ،:٢/ ٤٧٠، **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغداديّ، وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهيّة إستانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان:٢/ ٦١.

(٤) **معجم المؤلّفين**، عمر كحالة: ٩/ ٤٥.

والثّاني أنّ البزّاز يقال له (نصير الدّين)، والفارقيّ يقال له (أبو نصر).

وفي كلا الأمرين بينهما تقارب لفظيّ، وهو أمر يمكن معه حدوث التّصحيف والتّحريف.

- ثانيها: أنّ ابن أسد البزّاز اشتهر عند العلماء برواية الأحاديث، وبالخطّ، فقد أخذ الخطّ عن ابن مقلة، وعنه أخذ ابن البوّاب، وهؤلاء الثّلاثة من أشهر الخطّاطين المشهورين، ونسخهم تلقى اهتماماً عند العلماء، حتّى إنّهم يجعلون ذلك من علامات صحّة النّسخ الّتي في أيديهم، ولم ينقل أنّ له اشتغالاً بالنّحو ولا التّأليف فيه.

- ثالثها: أنّ صاحب هذا الكتاب ذكر في مواضع من كتابه أنّ له كتابين آخرين هما كتاب شرح اللّمع، وكتاب الحروف، ولم يشر أحد ممن ترجم لنصير الدّين بن أسد إلى أنّ له كتباً في النّحو فضلاً عن هذين الكتابين، على عكس من ترجم للفارقيّ فقد ذكروا له شرحاً على اللّمع.

- رابعاً: أنّ نسبة إسماعيل البغداديّ (ت:١٣٩٩هـ) الكتاب لابن أسد البزّاز -على الأغلب- كان انطلاقاً ممّا رآه مدوّناً على نسخة مخطوطة- وذلك ليس قطعيّ الثّبوت- ولم يُسبَق في نسبة الكتاب إلى نصير الدّين بن أسد أحد ممّن كتب في فهارس الكتب.

- خامساً: أنّ إسماعيل البغداديّ نفسه نسب كتاب **شرح الأبيات المشكلة الإعراب، وكتاب الألغاز** للحسن بن أسد الفارقيّ، وقد دلّت النّسخ المخطوطة للكتاب أنّ ما نسب منها لنصير الدّين بن أسد، وما نسب للفارقيّ إنّما هي نسخ لكتاب واحد.

ثالثاً: نسبته إلى أبي الحسن محمّد: وهو ما وجدته مكتوبا على الورقة الأولى من نسخة عارف حكمت بالمدينة الّتي نسخت سنة ٦٠٢هـ، عبارته: (هذه الورقة تستر

تحتها الكلمات التّالية: الإفصاح في اللّغة لأبي الحسن محمّد رحمه الله تعالى). وعلى اليسار من الورقة تملّك: (الرّاجي عفو ربّه الصّمد عبد الله بن محمود بن طاهر بن أبي محمّد الكاشيّ بصّره الله بعيوب نفسه. حرّره في أواخر صفر لسنة تسع وثمانين وسبعمائة).

تحتها عبارة: (كتاب نزهة الطّرف في علم الصّرف)، وتحتها: (ملاحظة: طبع هذا الكتاب عن نسخة في باريس الأستاذ سعيد الأفغاني باسم إعراب أبيات ملغزة في الإعراب ونسبه للرمّانيّ ثمّ صحّح النّسبة للفارقيّ). وكاتب هذه الكلمات هو محمّد سعيد مولويّ[1].

وعلى هذه النّسبة جملة من الملحوظات:

- أنّ تلك الورقة لم تكن بخطّ النّاسخ، بل هي حديثة (كاتبها هو محمّد سعيد مولويّ)[2]، حاول صاحبها إعادة كتابة ما هو مكتوب في الأصل المخطوط، لأنّ ورقة العنوان ألصقت عليها ورقة بيضاء من فوقها فغطّت على العنوان والمؤلّف، وغيره ممّا حوته تلك الورقة، وقد أشار إلى ذلك سعيد الأفغاني عند حديثه عن نسخة عارف حكمت، ولم يكن يومها ما كتب على الورقة البيضاء موجوداً، فها هو سعيد الأفغاني يقول عن تلك النّسخة: «أهمل النّاسخ اسم المؤلّف، وجعل العنوان (شرح أبيات في الألغاز)، والصّفحة الأولى للكتاب ألصقت عليها ورقة بيضاء، وقد كلفت بعد سفري من سلّط عليها الضوء من وجه الورقة فاستطاع تبيّن كلمة (الإفصاح)، وتبيّن خطّ ممتلكها: الرّاجي عفو الملك الصّمد عبد الله بن أبي محمّد الكاشي بصّره الله بعيوب نفسه. حرّره في أواخر صفر لسنة تسع وثمانين وسبعمائة»[3].

(١) وقد ذكر القائمون على مكتبة عارف حكمت بعد ذلك نسبته للفارقي كما ستراه في صورة فهرسة المخطوط في الملحق.

(٢) له تحقيق ديوان عنترة بن شدّاد، طبع المكتب الإسلامي. دمشق ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

(٣) مقدّمة الإفصاح:٣٣. وقد صحّحت النّسبة في بيانات المخطوط بعد ذلك فنسب للفارقيّ.

- أنّ مولويّ سمّاه (**الإفصاح في اللّغة**)، ونسبه لأبي الحسن محمّد بناء على قراءته لما حوته ورقة الأصل وقد سترت ورقة بيضاء ما كتب فيها، وأنت ترى الفروق بين ما أثبته الأفغاني وما أثبته مولوي، وقد تعدّى ذلك اختلاف في اللّفظ، وفي زيادة بعضها، لذلك فإن احتمال تحريف لفظ (محمّد) من (بن أسد) وارد، خاصّة إذا علمت أن ابن أسد الفارقيّ يكنّى أبا الحسن، ولم أجد من نسب الإفصاح لأبي الحسن محمّد هذا.

رابعاً: نسبته إلى أبي الحسن بن راشد، وهذه النّسبة ذكرها عبد القادر البغداديّ في شرح أبيات مغني اللّبيب في الكلام على قول الشّاعر: **إنَّ هندَ المليحةَ**...، إذ قال بعد ذكره توجيه ابن السّيد منقولاً من كتاب (أبيات المعاني): «وكذا **قال أبو الحسن ابن راشد في كتاب «الإفصاح عن الأبيات المشكلة في الإيضاح» وهي ألغاز نحويَّةٌ**»[1].

وقد رجعت إلى عدّة نسخ مخطوطة من كتاب شرح أبيات المغنيّ فوجدته فيها كذلك (أبو الحسن بن راشد)، وسعيت في البحث عمّن يسمّى ابن راشد من النّحويّين فلم أجده، ولا وجدت من نسب إليه كتاب الإفصاح غير البغداديّ.

والّذي أراه أنّ لفظ (ابن راشد) تحريف من (ابن أسد)، فبينهما تقارب في الخطّ يجعل التّحريف احتمالاً قويّاً[2]، وعنوان الكتاب بهذا اللّفظ جاء في نسخ مخطوطة منسوب لابن أسد الفارقيّ، وقد سقط من النّاسخ لفظ (نصر)، إذ الفارقيّ هو أبو نصر الحسن بن أسد.

وهذه النّسخة هي الّتي جعلها الأفغاني أصلا لتحقيق كتاب الإفصاح للفارقيّ.

---

(١) شرح أبيات المغني: ١/ ٥٨.

(٢) [illegible] هذه صورة من اسم المؤلّف لنسخة جامعة الملك سعود (الرّياض سابقاً)، تبيّن احتمال التّحريف في ذلك، وكيف أنّ بن أسد تظهر قريبة جدّاً من بن راشد، ومثلها في نسخة الإمام يحيى باليمن فلتنظر في الملاحق.

خامساً: نسبته لأبي البقاء العكبريّ، وإليه نسب في نسخة برلين برقم: ٦٥٥١، وعنوانها (**الموجز في إيضاح الشّعر الملغز**)، وقد كتب تحت هذا العنوان: (تأليف العلّامة محبّ الدّين أبي البقاء عبد الله بن حسين العكبريّ الضّرير، تغمّده الله تعالى برحمته، وأسكنه فسيح جنّته، بمنّه وكرمه وحفي لطفه، آمين)، نسخها القدسيّ الحنفيّ سنة ٧٧٧هـ.

وهذه النّسبة كان ناسخها أوّل من شكّك فيها، وقد ذكرنا من قبل تعليقاته على هذه النّسبة، كما تولّى جميل عبد الله عويضة الحديث عن كتاب (الموجز) في كتابه (أبو البقاء العكبريّ وجهوده في النّحو)[١]، وفنّد صحّة نسبته إليه، ومن جملة ما استدلّ به على ذلك:

- أنّ أوّل من ذكره إسماعيل البغدادي[٢]، ولم يذكره أحد من المتقدّمين - فيما نعلم - وذكره بعده بروكلمان[٣] وقال: وهو شرح للتّعبيرات والتّراكيب الغريبة في الشّعر القديم، ومنه نسخة في برلين، رقمها (٦٥٨١)[٤]، وذكره جورجي زيدان[٥]، والزّركليّ[٦]، وهؤلاء من المتأخّرين.

وأقول: ممّا يدلّ على خطأ هذه النّسبة أيضاً:

- أنّ بروكلمان اعتمد في ذلك على نسخة برلين، لكنّ هذه النّسخة عليها تعليق النّاسخ بذكر تسمية أخرى للكتاب، ومؤلّف آخر، وقد مرّ ذكر ذلك.

---

(١) أبو البقاء العكبريّ وجهوده في النّحو: ٢٥٧.

(٢) إيضاح المكنون ٢/ ٦٠٤، وهدية العارفين ١/ ٤٥٩، وقال في إيضاح المكنون: الموجز في إيضاح الشّعر الملغز - لأبي البقاء عبد الله ابن حسين بن عبد الله العكبري المعروف بابن بسطة (ت: ٦١٦ هـ)، وقد نبّه جميل عويضة على قوله ابن بسطة بقوله: (ونظنه يعني: عبيد الله بن محمد أبو عبد الله العكبري المعروف بابن بطّة، فصحف بطّة إلى بسطة، على الرّغم من أنّنا لم نجد من نسب إلى ابن بطّة العكبري كتاباً بهذا الاسم).

(٣) تاريخ الأدب العربي: ٥/ ١٧٥.

(٤) رقمه هو ٦٥٥١ كما في فهرس مخطوطات مكتبة برلين لوليم الورد: ٦/ ٥٤.

(٥) تاريخ آداب اللّغة العربيّة: ٨٣٢.

(٦) الأعلام: ٤/ ٨٠.

- نَفَى صحّة نسبة الكتاب لأبي البقاء عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين في تحقيقه لكتاب (التّبيين عن مذاهب النحويّين)[1].

سادساً: نسبته لابن السِّيد البطليوسيّ: وقد نسبه إليه عبد القادر البغداديّ في كتبه[2]، خاصّة الخزانة وشرح أبيات المغنيّ، وأكثر فيهما النّقل عنه، فقد كان هذا الكتاب من أهم المصادر الّتي اعتمدها البغداديّ في كتبه خاصّة المطوّلة منها، ففي (خزانة الأدب) فاقت نقوله فيه ستّة عشر (١٦) نقلاً[3]، وفي (شرح أبيات مغني اللّبيب)[4] نقل عنه في أحد عشر (١١) موضعاً، كما ورد ذكره في حاشيته على شرح بانت سعاد مرّتين[5]، أمّا في كتابه شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة فورد مرّة واحدة[6]، ووجود هذه النّسخة بيد البغداديّ منسوبة إلى ابن السِّيد ممّا يحتاج إلى تحقيق في صحّة نسبتها، خاصّة وأنّ كلّ تلك النّصوص موجودة بحروفها في كتاب الإفصاح للفارقيّ، ممّا يعني أنّهما كتاب واحد، فكلّ النقول الّتي أوردها البغداديّ بحروفها أو بمعانيها وجدتها في الإفصاح، اللّهم إلاّ موضعاً واحداً سيأتي ذكره في موضعه، وعليه يستحيل تواطؤهما في كلّ ذلك القدر من النّصوص إلّا على أحد احتمالين: أنْ يكون أحدهما سلخ كتاب الآخر، ونسبه لنفسه، وذلك مستبعد صدوره من ابن السِّيد أو أن يكون نُسب إليه من ناسخ آخر تصحّف عليه لفظ ابن أسد إلى ابن سيّد وهو احتمال وارد.

---

(١) ينظر التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، أبو البقاء العكبريّ:٦٨.

(٢) سمّاه البغداديّ في أكثر المواضع (أبيات المعاني)، وفي بعضها (أبيات المعاياة).

(٣) الخزانة: (١/ ٢٠)، (٢/ ٤٤٦-٤٤٧)، (٤/ ٤١٣-٤١٤)، (٥/ ١٤٨)، (٥/ ١٩٣)، (٥/ ٢١٠)، (٧/ ٤٥٥)، (٧/ ٥٠٧)، (٨/ ١٥)، (٩/ ١٢٥)، (٩/ ١٦٩)، (٩/ ٢١٨)، (٩/ ٢٢٤)، (٩/ ٢٢٥)، (٩/ ٢٨٣)، (١٠/ ٤١٣)، (١١/ ٤١٥).

(٤) شرح أبيات مغني اللّبيب: ١/ ٥٧-٥٨)، (١/ ٥٩)، (١/ ٦٠)، (١/ ١٢٩)، (١/ ١٥٨-١٥٩)، (١/ ١٩٣)، (٦/ ١٧٧)، (٦/ ٢١١)، (٦/ ٣٤٩-٣٥٠)، (٧/ ٣٥٩-٣٦٠)، (٨/ ١٢٦-١٢٧).

(٥) حاشية البغداديّ على شرح بانت سعاد: (١: ٢٦٣، و٢:٦٩٠)، والنّصّ الأوّل بحروفه في الإفصاح: ٣٥٧-٣٥٨، وفي الموضع الثّاني نقل نسبة بيتين من الرّجز لرجل من بلحارث بن كعب. وهو كذلك في الإفصاح:١٥١، و٣٧٦.

(٦) شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة:٩٣.

المطلب الثّاني: مقارنة بين النّصوص المنسوبة لابن السِّيد في (أبيات المعاني)، والمطبوع من الإفصاح للفارقيّ:

قبل الخوض في بيان صحّة وجود كتاب (أبيات المعاني) من عدمها، وصحّة نسبته للبطليوسيّ أحبّ أن أنقل النّصوص الّتي نقلها البغداديّ عن كتاب (أبيات المعاني) في الخزانة وشرح أبيات مغني اللّبيب، مقابلاً إياها بنصوص من المطبوع من كتاب الإفصاح للفارقيّ، وإن وجدت لابن السِّيد كلاماً على البيت في كتبه الأخرى نقلته أو أشرت إليه.

أوّلاً: النّصوص المنقولة في الخزانة:

الموضع الأوّل: في قول النّابغة الذّبيانيّ[1]:

لَعَمْـرِي وَمَـا عَمْـرِي عَـلَيَّ بِهَـيِّنٍ ... لَقَـدْ نَطَقَـتْ بُطْـلاً عَـلَيَّ الأَقَـارِعُ

أَقَـارِعُ عَـوْفٍ لا أُحَـاوِل غَيْرَهَـا ... وُجُـوهَ كِلَابٍ تَبْتَغِـي مَـنْ تُجَـادِعُ

النّص في الخزانة	النّص في المطبوع من الإفصاح
وَنقل ابْن السِّيد البطليوسيّ عَن يُونُس بن حبيب فِي أَبْيَات الْمَعَانِي أَنه قَالَ: لَو شِئْت رفعت مَا نصبته على الِابْتِدَاء، وتضمر فِي نَفسك شَيْئا لَو أظهرته لم يكن مَا بعده إِلَّا رفعاً، كَأَنَّك قلت: لَهُم وُجُوه قرود ا. هـ». **الخزانة: ٢/ ٤٤٦-٤٤٧، وشرح أبيات المغني: (٦/ ٢١١).**	وزعم يونس بن حبيب أنّك لَو شِئْت رفعت مَا نصبته على الابْتِدَاء، أو تضمر فِي نَفسك شَيْئاً لَو أظهرته لم يكن مَا بعده إِلَّا رفعاً، كَأَنَّك قلت: لَهُم وُجُوه قرود، وهم عداة الله». **الإفصاح: ٢٨٤.**

الموضع الثّاني: قول الشّاعر[2]:

تُمِـرُّ عَـلَى مَـا تَسْـتَمِرُّ وَقَـدْ شَـفَتْ ... غَلَائِـلَ عَبْـدُ الْقَيْسِ مِنْهَـا صُدُورِهَا

(١) من البسيط، للنّابغة في ديوانه، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم: ٣٤-٣٥.

(٢) من الطّويل بلا نسبة في كتب النّحو، ينظر: ضرائر الشّعر لابن عصفور: ٢٠٠، وينظر في الكلام عليه خزانة الأدب: ٤/ ٤١٣ وما بعدها.

النّصّ في الخزانة	النّصّ في المطبوع
«وَقَالَ ابْن السِّيد في أَبْيَات الْمَعَاني: هَذَا الْبَيْت أنْشدهُ الأَخْفَشَ وتوجيه إعرابه أنه فصل بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ بِمَا لَيْسَ بظرف وَهُوَ أفحش مَا جَاءَ في الشّعْر ودعت إِلَيْهِ ضَرُورَة، وَتَقْدِير الْكَلَام: (وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ صُدُورهَا). والغلائل: جمع غليلة، مثل: عَظِيمَة وعظائم، وكريمة وكرائم.	وقال الآخر، أنْشدهُ أَبُو الحَسَن بْنُ كيسَانَ[3] – وذكر البيت –: توجيه إعرابه أنه فصل بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ بِمَا لَيْسَ بظرف وَهُوَ من أفحش مَا جَاءَ في الشّعْر ودعت إِلَيْهِ ضَرُورَة، وَتَقْدِير الْكَلَام: (وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ صُدُورهَا). والغلائل: جمع غليلة، مثل: عَظِيمَة وعظائم، وكريمة وكرائم.
وَقَالَ أَبُو الْحسن الأَخْفَش: إِن كَانَ الشّعْر لم[1] يوثق بعربيّته، فَيجوز أَن يكون أخرج غلائل غير مُضَافَة، وقدّر فِيهَا التَّنْوِين، لأَنَّهَا لَا تَنْصرف، ثمَّ جَاءَ بالصدور مجرورة على نيّة إِعَادَتهَا، كَمَا قَالَ الآخر[2]:	وَقَالَ أَبُو الْحسن: إِن كَانَ الشّعْر الشّعْر لمن يوثق بعربيّته، فَيجوز أَن يكون أخرج غلائل غير مُضَافَة، وقدّر فِيهَا التّنْوين لأَنَّهَا لا تَنْصَرف لأنّها على (فعائل)، ثمَّ جَاءَ بالصدور مجرورة على نيّة إِعَادَتهَا، كَمَا قَالَ الآخر
رَحِمَ الله أَعْظُماً دَفَنُوها بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَلَحات	رَحِمَ الله أَعْظُماً دَفَنُوها بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَلَحات
أَي: أعظم طَلْحَة الطّلحات. فَكَذَلِك هُنَا يُرِيد غلائل عبد الْقَيْس منْهَا غلائل صدورها وَقد حذف الثَّانِي اجتزاءً بِالْأولِ. وَهَذَا التَّأْوِيل حسن لأنّه مخرج الْكَلَام وَفِيه ضعف من حَيْثُ إِضْمَار الْجَار. انْتهى.	وقد مرّ ذكره، أَي: أعظم طَلْحَة، فَكَذَلِك يُرِيد غلائل عبد الْقَيْس منْهَا غلائل صدورها وَقد حذف الثَّانِي اجتزاءً بِالْأولِ، وَهَذَا التَّأْوِيل أحسن[4] لأنّه يخرج الْكَلَام عَن الضَّرُورَة وَفِيه ضعف من حَيْثُ إِضْمَار الْجَار.
الخزانة: ٤/ ٤١٣-٤١٤.	الإفصاح: ٢٠١-٢٠٢.

(١) كذا في المطبوع (لم)، وقد وجدته كذلك في نسختين مخطوطتين من الخزانة.

(٢) من الخفيف، وهو لابن قيس الرّقيّات في ديوانه (صادر): ٨٧.

(٣) في أغلب النّسخ الّتي عندي: أنشده أبو الحسن الأخفش، وفي نسخة برلين، وصدر بازار: أبو الحسن فقط، وفي نسخة باريس: أبو الحسن بن كيسان، وهو المثبت في المطبوع.

(٤) في النّسخ المخطوطة: حَسَنٌ.

الموضع الثّالث: في قول الفرزدق[1]:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ ... مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتاً أَو مُجَلَّفُ

قَالَ ابْن السِّيد في شرح أَبْيَات الْمَعَاني: فَيكون هَذَا من عطف جملَة اسمِيَة على جملَة فعليَة كَمَا تَقول: **رَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْرٌو مَرَّ بِي أَيْضا.** **الخزانة:٥/ ١٤٨**	والتّقدير: أو مجلّف كذلك، وقد عطف جملَة اسمية على جملَة فعليَة كَمَا تَقول: **رَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْرٌو مَرَّ بِي أَيْضاً.** **الإفصاح:٢٩٥.**

وفي إصلاح الخلل ما يشعر أنّ ابن السِّيد لم يرتضِ هذا القول، فقال: «والقول الثّالث: قول الفرّاء أنّه مبتدأ محذوف الخبر، كأنّه قال: أو مجلّف كذلك، وقد ردّه هشام لابتدائه بالنّكرة، وقال: ليس من كلام العرب أن تكون النّكرة بعدها فعلها، يريد أنّ العرب لا تقوم: (رَجُلٌ قَامَ)، وإنّما تقول: (قَامَ رَجُلٌ)»[2].

وإذا تأمّلت كلام ابن السِّيد على هذا البيت في إصلاح الخلل، وما ورد في الإفصاح أدركت الفرق الواضح في توجيه البيت بين الكتابين.

الموضع الرّابع: قال عديّ بن زيد[3]:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ... وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

وتساهل النّحاس في شرح أَبْيَات سِيبَوَيْهِ وَتَبِعهُ ابْن السِّيد في أَبْيَات الْمَعَاني فَقَالَا: (حِلْمِي) بَدَلٌ مِنَ النُّونَ وَالْيَاء.» **الخزانة:٥/ ١٩٣**	**توجيه إعرابه:** أنّه نَصَبَ **(مُضَاعَا)** على أنّه مفعول ثان لـ**(ألفيتني)**، **وذلك أنّه جعل (حِلْمِي)** بدلاً من **(النّون)** و**(الياء)** الّتي هي ضمير نفسه... وهو بدل الاشتمال... **الإفصاح:٢٨٦.**

(١) من الطّويل، وهو للفرزدق في ديوانه: ٢/ ٢٦.

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل:٢٧١.

(٣) من الوافر، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه:٣٥.

وذكر في المسائل والأجوبة إجماع النّحاة على جواز الإبدال من ضمير المتكلّم أو المخاطب بدل بعض أو بدل اشتمال، وذكر البيت[1].

الموضع الخامس: في قول الشّاعر[2]:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِد خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوْقِدِ

«رفع (تعشو) بَين المجزومين أَعنِي الشَّرْط وَالْجَزَاء لأَنَّهُ قصد بِهِ الْحَال أَي: (مَتى تأته عاشياً) أَي: نَاظرا إِلَى ضوء ناره. وَكَذَلِكَ كل مَا وَقع بَين مجزومين. وَعَلِيهِ قِرَاءَة: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾[مريم: ٦][3] بالرَّفْع لم يَجعله جَوَابا وَإِنَّمَا جعله وَصفا أَي: (وَارِثا من يَعْقُوب). فتدبّره فَإِنَّهُ كثير. كَذَا فِي أَبْيَات الْمَعَانِي لابْن السِّيد». **الخزانة:٥/ ٢١٠.**	«فإنّه رفع (تعشو) بَين المجزومين أَعنِي الشَّرْط وَالْجَزَاء لأَنَّهُ قصد بِهِ الْحَال أَي: (مَتى تأته عاشياً) أَي: نَاظرا إِلى ضوء ناره، ولم يرد أن يجعله بدلا من (تأته)، وَكَذَلِكَ كل مَا وَقع بَين المجزومين فعلى هذا. قال الله سبحانه في قِرَاءَة بعضهم: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ في أوّل سورة مريم عليها السّلام، لم يَجعله جَوَابا وَإِنَّمَا جعله وَصفا أَي: (وَارِثاً لي ووراثاً من يَعْقُوب). فتدبره فَإِنَّهُ كثير». **الإفصاح:٢٨١.**

ولم يزد ابن السِّيد في الحلل في شرح أبيات الجمل على نسبته، وذكر ما قبله من أبيات، ولم يتعرّض لتوجيهه بشيء[4].

(١) ينظر: المسائل والأجوبة:١/ ٥٠٤.

(٢) من الطّويل، للحطيئة في ديوانه: ١٦١.

(٣) وهي قراءة الجمهور.

(٤) ينظر الحلل:٥٢.

الموضع السّادس: في قوله[1]:

إِنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَـــا أَبَاهَـــا قَـــدْ بَلَغَـــا فِي الْمَجْـــدِ غَايَتَاهَـــا

البيتـان نسـبهما ابْـن السِّـيد في أَبْيَـات الْمَعَـاني لرجـل مـن بنـي الْحَـارِث. الخزانـة: ٧/ ٤٥٥. شرح أبيـات مغنـي اللبيـب: ١/ ١٩٣	وقال رجلٌ من بلحارث بن كعب: **أَنْتَ أَخَا الحَرْبِ إِذَا لَظَاهَا** **إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا** **الإفصاح: ١٥١ (مع أربعة مشاطير)** وقال رجل من بلحارث: إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا **الإفصاح: ٣٧٦**

الموضع السّابع: في قوله[2]:

مَتـى مَـا تَلْقَنِـي فَرْدَيـن ترجُـفْ رَوانِـفُ أَلْيَتَيْـكَ وتُسْـتطارا

ابْـن السِّـيد في أَبْيَـات الْمَعَاني **قَـالَ**: تسـتطارا جَـزمٌ بالْعَطْـفَ عـلى ترْعـد بحمْلـه عـلى الأليتـين أَو عـلى معنـى الرّوانـف لأَنَّهُـمَا اثْنَتَـان في الْحَقِيقَـة وَإِنَّـمَا جَمعهـمَا اتّسـاعاً. **الخزانة: ٧/ ٥٠٧.**	أمّـا (تسـتطارا) فإنّـه جـزمٌ بالْعَطْـف عـلى (ترْعـد) بحمْلـه عـلى (الأليتـين) أو عـلى معنـى (الرّوانـف) لأَنَّهُـمَا اثْنَتَـان في الْحَقِيقَـة وَإِنَّـمَا جَمعهـمَا اتّسـاعاً كـما نقـول: (ضربـت رؤوس الزّيديـن)، والمعنـى (رأسي الزّيديـن) فوضـع الجمـع موضـع التّثنيـة للعلـم بـه. **الإفصاح: ٢١١**

(١) من الرّجز، نسب لرؤبة وهو في ملحق ديوانه: ١٦٨، وله أو لأبي النّجم في الدّرر اللّوامع: ٢/ ١٩، **ولرؤبة أو لرجل من بلحارث في الخزانة: ٧/ ٤٥٥.**

(٢) من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه: ٢٣٤. ويروى: فَرْدَيْنِ تَرْعَدُ.

الموضع الثّامن: في قول ابن قيس الرّقيّات[1]:

نَـصَّر اللهُ أعظُـمـاً دَفَنُوهـا بِسِجِسْـتانَ طَلْحَـةَ الطَلَحـاتِ

وَقَـالَ ابْـن السِّـيد البطليـوسي في أَبْيَـات المْعَـاني: مـن نصـب طَلْحَـة فعـلَى إضْـمَار أَعنـي لأَنَّـهُ نبّـه عَلَيْـه بِـضَرْب مـن المَـدْح لمـا تقـدّم مـن التّرحّـم عَلَيْـهِ. **الخزانة: ٨/ ١٥.**	فمـن نصـب (طَلْحَـة) فعـلى إضْـمَار (أَعنـي) لأَنَّـهُ نبّـه عَلَيْـه بِـضَرب مـن المَـدْح لمـا تقـدّم مـن التّرحّـم عَلَيْـهِ. **الإفصاح:١١٤.**

وقـال ابـن السِّـيد في توجيـه نصـب (طلحـة) في كتابـه المسـائل والأجوبـة[2]: (في روايـة مـن روى نصـب (طلحـةَ) بالنّصـب لأنّـه أبدلـه مـن (أعظـم)، ولا يصـحّ ذلـك إلا عـلى حـذف مضـاف، كأنّـه قـال: (أعظـمَ طلحـةِ الطّلحـات) ثـمّ حـذف، وإنّـما احتيـج إلى هـذه الصّيغـة لأنّ الـكلّ لا يبـدل مـن البعـض، إنّـما يبـدل البعـض مـن الـكلّ.

فانظـر إليـه كيـف وجّـه روايـة النّصـب عـلى هـذا الوجـه وحـده، وفي الإفصـاح خـرّج النّصـب عـلى وجهـين أحدهـا مـا ذكـره البغـداديّ، والآخـر عـلى حـذف حـرف الجـرّ كأنّـه قـال (أعظـما دفنوهـا لطلحـة)[3] ليـس بينهـما هـذا التّخريـج، لكنّـه ذكـر هـذا التوجيـه في موضـع آخـر وقـد سـبق في الموضـع الثّـاني فهـي عنـده ثلاثـة توجيهـات، ولم يذكـر ابـن السّـيّد إلّا توجيهـاً واحـداً بدليـل قولـه: (ولا يصـحّ ذلـك إلّا عـلى حـذف مضـاف...).

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) المسائل والأجوبة:١/ ٢٣٦.

(٣) الإفصاح: ١١٤.

الموضع التّاسع: في قول الفرزدق [1]:

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

وَقَالَ ابْن السِّيد في أَبْيَات الْمعَاني: وَنصب (سماحة) على الْمصدر مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ (اختير) لِأَنَّهُ لَا يخْتَار إِلَّا الْكِرَام. **الخزانة: ٩/ ١٢٥.**	وَ(سماحة) نصب على الْمصدر مِمَّا دلّ عَلَيْهِ (اختير) لِأَنَّهُ لَا يخْتَار إِلَّا الْكِرَام. **الإفصاح:٢٨٨.**

الموضع العاشر: في قول ذي الرّمّة[2]:

سَمِعْتُ: النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ: انْتَجِعِي بِلالا

وَقد روى النصب في الْبَيْت[3] جمَاعَة ثِقَات مِنْهُم ابْن السِّيد في أَبْيَات الْمَعَاني وَمِنْهُم الفارقي في شرح أَبْيَات الْإِيضَاح وَمِنْهُم الزَّمَخْشَرِيّ وَغَيره. **الخزانة:٩/ ١٦٩.**	البيت يروى على وجهين: بنصب (النّاس) ورفعهم، فمن نصب فأمره ظاهر بـ(سمعت)، ومن رفع فعلى الحكاية، لأنّ (سمعت) فعل غير مؤثّر، فجاز أن يعلّق ويقع بعده الجمل، وتقدير المعنى: (سمعت من يقول: النّاسُ ينتجعون غيثاً) أي يطلبون النّجدة... **الإفصاح: ٣٣٠.**

وفي الاقتضاب[4]: «ويروى (النَّاسُ) - بالرّفع والنّصب، فمن رفع فعلى الحكاية، ولم يسمع هو ذلك، وإنما سمع قائلا يقول: **(النّاسُ ينتجعون غيثا)**، فحكى ما سمع. ومن نصب (النّاسَ) فهو الذي يسمع ذلك منهم.

(١) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه: ١/ ٤١٨.

(٢) من الوافر، وهو لذي الرّمّة في ديوانه:١٥٣٥.

(٣) يعني نصب (النّاس).

(٤) الاقتضاب شرح أدب الكتاب:٧٢.

ويجب أن يكون في الكلام مضاف محذوف، كأنّه قال: (سمعت قولَ النّاسِ)؛ لأنَّ الأشخاص لا تسمع، وإنّما يسمع أصواتها وكلامها، فإذا قلت: (سمعت زيداً يقول كذا)، فإنّما التّقدير: (سمعت كلامَ زيدٍ)، و(يقولُ) جملة موضعها نصب على الحال، وكذلك (ينتجعون) في رواية من نصب (النّاس)».

الموضع الحادي عشر: في قول الفرزدق[1]

فَكيف إذا مَرَرْت بدارِ قَوْمٍ وَجِيْرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

قَالَ ابْن السِّيد في أَبْيَات الْمَعَاني: وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاس مُحَمَّد بن يزيد الْمبرّد يمْتَنع من زِيَادَة كَانَ في الْبَيْت وَيَقُول: إِنَّمَا تلغى إِذَا كَانَت مُجَرّدَة لَا اسْم لَهَا وَلَا خبر وَأما في الْبَيْت فـ(الواو): اسْمهَا، وَ(لنَا): الْخَبَر، و(كرام): صفة لجيران.	وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاس مُحَمَّد بن يزيد الْمبرّد يمْتَنع من زِيَادَة (كَانَ) في بَيْت الفَرَزْدَق وَيَقُول: إِنَّمَا تلغى (كان) إِذَا كَانَت مُجَرّدَة لَا اسْم لَهَا وَلَا خبر فَأمّا إِذا كَان لها اسم فلا. فجعل (الواو) اسْمهَا، وَ(لنَا) هو الْخَبَر، و(كرام) صفة لجيران، فكأنّه قال: (وجيران كرام كانوا لنا).
وَقد ردّ النَّاس هَذَا وَقَالُوا: يجوز أَن تكون الْوَاو حرفاً دَالًّا على الْجمع يُؤَكّد بِهِ (الْجيرَان) كالواو في أكلوني البراغيث. وَهَذَا مَذْهَب كثير من الْبَصريين وَبَعض الْكُوفِيّين. وَلِأَنَّهُ يقدر بـ(لَنا) التَّأْخِير وَهُوَ صفة لـ (جيران) وَقد حلّ مَحَلّه من حَيْثُ تبع الْمَوْصُوف وَلَا حَاجَة تَدْعُو إِلَى انْتِزَاعه من مَوْضِعه وَتَقْدِيره مُؤَخّرا. وَهَذَا حجَّة أبي عَليّ. انْتهى.	وَقد ردّ النَّاس هَذَا وَقَالُوا: يجوز أَن تكون (الْوَاو) حرفاً دَالًّا على الْجمع يُؤَكّد بِهِ (الْجيرَان) وليس اسماً لها، وهو كـ(أكلوني البراغيث) ... وَهَذَا مَذْهَب كثير من الْبَصريين وَبَعض الْكُوفِيّين. وَلِأَنَّهُ يقدر بـ(لنا) التَّأْخِير وَهُوَ صفة لـ (جيران) وَقد حلّ مَحَلّه من حَيْثُ تبع الْمَوْصُوف وَلَا حَاجَة تَدْعُو إِلَى انْتِزَاعه من مَوْضِعه وَتَقْدِيره مُؤَخّرا. وَهَذَا حجَّة أبي عَليّ.
الخزانة:٩/ ٢١٨.	**الإفصاح:٣٥٤.**

(١) من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠.

وذكر ابن السِّيد في إصلاح الخلل[1] شيئاً قريباً من ذلك، وزاد عليه تعليل القول بزيادتها من كلام ابن جنّي وأبي عليّ الفارسيّ وأطال النّقل عنه فكأنّه ارتضاه، وهو ممّا خلا منه الإفصاح، وفي الإفصاح الرّدّ على قول المبرّد، وليس ذلك في إصلاح الخلل.

الموضع الثّاني عشر: في قول حسّان بن ثابت رضي الله عنه[2]:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

وَكَذَلِكَ قَالَ ابْن السِّيد فِي أَبْيَات الْمعَانِي: تكون زَائِدَة لَا اسْم لَهَا وَلَا خبر فَيكون قَوْله: (مزاجها عسل) جملَة من مُبْتَدأ وَخبر. وَقد عطف مَاء على الْخَبَر فَرفع.	**والخامس**: أن تكون (كان) زَائِدَة لَا اسْم لَهَا وَلَا خبر فَيكون قَوْله: (مزاجها عسل) جملَة من الْمُبْتَدأ وَالْخَبَر. وَقد عطف (مَاء) على الْخَبَر فَرفع.
الخزانة:٩/ ٢٢٤	**الإفصاح:٦٤.**
وَذكر ابْن هِشَام اللَّخْمِيّ تخريجاً آخر بعد ذَلِك قَالَ: اسْم يكون ضمير سبيئة وَجُمْلَة: مزاجها عسل فِي مَوضِع الْخَبَر أَو إِن خَبرهَا مقدم عَلَيْهَا وَهُوَ قَوْله من بَيت رَأس وَجُمْلَة: تكون من بَيت رَأس صفة لسبيئة وَجُمْلَة: مزاجها عسل صفة ثَانِيَة قَالَ: وعَلى هذَيْن الْقَوْلَيْن يُقَال: تكون بالتَّاء. وَالسَّابق إِلَى هَذَا التَّخْرِيج **ابْن السِّيد فِي أَبْيَات الْمعَانِي.**	**والثّالث**: أنْ تُضمِرَ في (كان) (السّلافة)، ويكون الخبر جملة، و(الهاء في (مزاجها) تعود إليها، والتّقدير: (يكون السّلافة: مزاجها عسل وماء)، كما تقول: (يكون هند أبوها قائم وضاحك)، والأحسن أن تقول على هذا الوجه (تكون) بـ(التّاء)، لأنّ (السّلافة) مؤنّثة، ولو قلته بـ (الياء) لجاز لأنّ التّأنيث غير حقيقيّ، وليس بالجيّد.
الخزانة:٩/ ٢٢٥	**الإفصاح:٦٣-٦٤.**

(١) ينظر إصلاح الخلل:١٧٥-١٧٧.

(٢) من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١. وروايته في الإفصاح: (كأنّ سلافة).

الموضع الثّالث عشر: الشّاهد السّابق برواية نصب (مزاجَها)

يكون مزاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ على أنه يجوز أن يخبر في بَابي (كَانَ) وَ(إنّ) بمَعْرِفَة عَن نكرَة في الِاخْتِيَار كَمَا هُنَا فَإِنَّ مزاجها رُوِيَ بالنّصب على أنه خبر مقدّم وَهُوَ معرفَة وَعسل اسْم كَانَ مُؤخر وَهُوَ نكرَة... وَإِلَيْهِ أَيْضا ذهب ابْن السِّيد في أَبْيَات الْمَعَاني قَالَ: **هَذَا لَا يجوز إِلَّا فِي ضَرُورَة الشّعْر فَأَمَّا فِي الْكَلَام فَلَا يجوز.** **الخزانة:٩/ ٢٨٣/ شرح أبيات مغني اللبيب: ٦/ ٣٤٩- ٣٥٠.**	**والثّاني:** أن يكون الإنشاد بنصب (مزاجَها)، فيقول: **(يكون مزاجَها عَسَلٌ في مَاءُ)** على أنْ يكون الاسم نكرة وهو (عسل) والخبر معرفة وهو (مزاجَها) وقد قدّم وأخّر، والأصل يكون عَسَلٌ مزاجَها)، كما قال القطاميّ[1]: **وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْك الوَدَاعَا** **وهَذَا لَا يجوز إِلَّا فِي ضَرُورَة الشّعْر، فَأَمّا فِي الْكَلَام فَلَا يجوز.** **الإفصاح:٦٣.**

وقال ابن السِّيد في الحلل[2]: «وفي قوله: (يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ) أربعة أقوال:

- قيل: هو **على وجه الضّرورة**، وعلى ذلك أنشده سيبويه.
- وقيل: أراد **(مزاجاً لها)، فأراد بالإضافة الانفصال فأخبر فيه بنكرة عن نكرة.**
- وقيل: نصب **(مزاجَها) على الظّرف السّادّ مسدّ الخبر، لا على الخبر نفسه**، كأنّه قال: (يكون مستقرّاً في مزاجها.)
- وقيل: **إنّما جاز ذلك؛ لأنّ (العسل والماء) نوعان، والأنواع تشبه النّكرات**، وقولك: (أكلت العسل، وأكلت عسلاً، وشربت الماء، وشربت ماءً) سواء؛ لأنّه قد علم أنّك لم تأكل جميع نوع العسل، ولم تشرب جميع نوع الماء. وإنّما كان كذلك؛ لأنّ الأنواع والأجناس ليس

(١) عجز بيت من الوافر، وهو في ديوانه: ٣١، وأوّله: قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضِبَاعَا...
(٢) الحلل: ٠٧.

لأجزائها أسماء تخصّها من حيث هي أجزاء، وإنّما يعبّر عن كلّ جزء من الجنس باسم الجنس، وعن كل جزء من النّوع باسم النّوع، يقال لكلّ جزء من الماء: ماء، ولكل جزء من العسل: عسل.

- وكان أبو عثمان المازنيّ يروي: (**يكون مزاجُها**) بالرّفع، ويجعله اسم كان، وينصب (عسلاً) خبرها، ويرفع (ماءُ) بفعل مضمر دلّ عليه المزاج، كأنّه قال: (**ومازجها ماء.**)»

الموضع الرّابع عشر: في قول علباء بن أرقم[1]:

وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلى وَارِقِ السَّلَمْ

وَقدره الأعلم[2] وَابْن الشجري[3] **وَابْن السِّيد فِي أَبْيَات الْمعَانِي** وَابْن يعِيش[4] وَغَيرهم ضميرها أَو اسْم إِشَارتها وَالتَّقْدِير: كَأَن ظَبْيَة تعطو إِلَى وارق السّلم هِيَ أَو هَذِه الْمَرْأَة. **الخزانة:١٠/ ٤١١. وشرح أبيات مغني اللبيب:١٠/ ٤١١**	وأمّا النّصب فعلى إعمال (كأنْ) مخفّفة، وتجعلها اسمها، ويقدّر الخبر، ويكون (تعطو) صفة أيضاً، وَالتَّقْدِير: (كَأَن ظَبْيَة عاطية إِلَى وارق السّلم هَذِه أَو هِيَ أو نحو ذلك). **الإفصاح:٣٤٧.**

الموضع الخامس عشر قول العجّاج[5]:

قد سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا ... الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

(١) من الطويل، وهو لعلباء بن أرقم في الأصمعيات:١٥٧.

(٢) تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب وعلم مجازات العرب للشنتمريّ:٢٨٥.

(٣) أمالي ابن الشّجريّ:٢/ ١٧٨.

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش:٤/ ٥٦٧.

(٥) من الرّجز، **للعجّاج أو لغيره**، ينظر تخريجه في المعجم المفصّل للشّواهد الشّعريّة:١٢/ ٥٩.

قَالَ ابْن السِّيد في أَبْيَات الْمَعَاني وَفي شرح أَبْيَات الْجمل: كَانَ الْقيَاس رفع الأفعوان وَمَا بعده على الْبَدَل من الْحَيَّات لكنه حمله على فعل مُضْمر يدل عَلَيْهِ (سَالم)[1] لأَنّ المسالمة إِنَّمَا تكون من اثْنَيْنِ فَصَاعِدا فَلَمَّا اضْطر إِلَى النّصب حمل الْكَلَام على الْمَعْنى.	(الحيّات) رفع بفعلها وهو (سالَمَ)، والقدم) نصب بوقوع الفعل عليها، وَ(الأفعوان) حدّه أن يكون مرفوعاً على الْبَدَل من (الْحَيَّات) لكنه نصبه حملاً على المعنى، فكأنّه قال: (وسالمت القدم الأفعوان).
وَقَالَ الْفراء[2]: الْحَيَّات بالنّصب مفعول بهَا وَالْفَاعل الْقدمان وَهُوَ مثنى فَحذف نونه للضَّرُورَة.	وهذا يصف رجلاً بخشونة قدميه وصلابتهما وأنّ الحيّات لا يعملن فيها، فقد سالمتها الحيّات لعدم تأثيرها فيها، فإذا كانت الحيّات مسالمة، فالقدم أيضاً مسالمة للحيّات، لأنّ (فَاعَلَ) لا يصحّ إلّا على سبيل المقابلة، فَلَمَّا اضْطر إِلَى النصب حمل الْكَلَام على الْمَعْنى.
الخزانة:١١/ ٤١٥/ شرح أبيات مغني اللبيب:٨/ ١٢٦-١٢٧	وَقَالَ الْفراء: (الْحَيَّات) بالنّصب مفعول بهَا، وَالْفَاعِل (القدمان) وَهُوَ مثنى فَحذف النّون. **الإفصاح:٣٣٨.**

ثانياً - المواضع المنقولة في شرح أبيات المغني[3]:

الموضع الأوّل: قول الشّاعر[4]:

إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةَ الحَسْنَاءَ وَأَيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَ

(١) إلى هذا الموضع من كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل:٥١، بحروفه وما بعده مطابق لما في الإفصاح.

(٢) في الحلل:٥٢: (وكان الفراء يروي: قد سالمت الحيات: وينصبها على أنّها مفعولة، ويجعل القدم هي الفاعلة، وقال: أراد القدمان فحذف نون التثنية ضرورة.) وهو نصّ قريب ممّا في الإفصاح.

(٣) وسأنقل ما لم يرد ذكره في الخزانة.

(٤) من الخفيف، وهو ليوسف بن أحمد الصقلي في إنباه الرّواة: ٤/ ٧٠؛ وبغية الوعاة:٢/ ٣٥٦.

النّصّ في شرح أبيات المغني	النّصّ في المطبوع من الإفصاح
قد تكفّل بشرح هذا البيت ابن الشّجريّ في «أماليه»[1]، وابن السِّيد البطليوسيّ في «شرح أبيات المعاياة» وقد لخص المصنف[2] شرحه من «أمالي ابن الشجري»... وزاد عليه في توجيه نصب الحسناء قوله: وإما بتقدير أمدح، وإما نعت لمفعول به محذوف أي: عدي يا هند... وأمّا ابن السِّيد فقد اقتصر على هذا الأخير، لكنّه قدّر الموصوف غير ما قدّره المصنّف، ولم يذكر ضمّ النّعت الأوّل على التّبعية للفظ (هند)، وإنّما ذكر النّعتين بالنّصب، وروى «الجميلة» بدل المليحة، قال: «و(الجميلة الحسناء) على اختلاف وجهين، إن شئت جعلت (الجميلة) وصفاً لهند على الموضع، و(الحسناء) نصب بـ «عدي»، أي: (عدي يَا هِنْدُ المرأةَ الحَسْنَاءَ)، فيكون قد حذَف الموصوف وأقام الصّفة مقامه، وإن شئت أن تجعل (الجميلة) صفة لمحذوف هو المفعول به، كان التّقدير: (عدي يا هندُ المرأةَ الجميلةَ)، فتكون الجميلة صفةً للمرأة على هذا لا لـ(هند)، و(الحسناء) صفة للجميلة، صفة بعد صفة، ولو جعلت (الجميلةَ الحسناءَ) صفتين لهند على الموضع، ولم توقع الوعد على شيء، وجعلته مطلقاً، كان ذلك جائزاً، كما تقول: (اضْربِي يَا هِنْدُ الكَرِيمَةَ الجَلِيلَةَ)، فلا تذكر مضروباً بعينه، وليس هذا في جودة الوجهين الأوّلين».	«وهند: مضمومة على النّداء. والجميلة الحسناء: على اختلاف وجهين: إن شئت جعلت (الجميلة) وصفاً لـ(هند) على الموضع، كما تقول: (يا زيد الظّريفَ)، لأنّ المنادى في المعنى منصوب، و(الحسناء) نصب بـ(عدي) أي: (عدي يا هند المرأة الحسناء)، فيكون قد حذف الموصوف، وأقام الصّفة مقامه، كما قال الآخر: قامَتْ تُبَكِّيهِ على قَبْرِهِ مَن لِيَ مِنْ بَعدِكَ يَا عامِرُ تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ ناصِرُ يريد: إنساناً ذَا غربَة، لأنّ (ذا) لا يلي العوامل، ولا يكون إلّا وصفا. وإن شئت أن تجعل (الجميلة) صفة لمحذوف هو المفعول به، كان التقدير: (عدي يا هندُ المرأةَ الجميلةَ)، فتكون الجميلة صفة للمرأة على هذا لا لـ(هند)، و(الحسناء) صفة (للجميلة)، صفة بعد صفة، ولو جعلت (الجميلة الحسناء) صفتين لـ(هند) على الموضع، ولم توقع الوعد على شيء، وجعلته مطلقاً، كان ذلك جائزاً، كما تقول: (اضْربِي يَا هِنْدُ الكَرِيمَةَ الجَلِيلَةَ)، فلا تذكر مضروباً بعينه، وليس هذا في جودة الوجهين الأولين». **الإفصاح:٦٨-٦٩**
شرح أبيات مغني اللبيب:١/ ٥٧	

(١) أمالي ابن الشّجريّ:٢/ ٣٩.

(٢) يعني ابن هشام في المغني.

وذكر هذا البيت في إصلاح الخلل[1] في مواضع (إنْ) المكسورة الخفيفة، فقال: «والموضع الثّامن أن تأمر امرأة من (وأى يئي) إذا وعد، وتدخل عليه النّون الخفيفة للتّأكيد، فيكون لفظه كلفظ (إنْ) الخفيفة، فتقول: (إنْ يا هندُ)، فإن أدخلت عله النّون الشّديدة صار لفظه كلفظة (إنّ) المؤكّدة، وعلى هذا أنشدوا في بعض ألغازهم: إنّ هند المليحة...أي: عِدِي يا هندُ وعد من يضمر الوفاء بوعده.»

الموضع الثّاني: في قول تأبّط شرّاً[2]:

لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ ... إذا تَذَكَّرْت يوماً بَعْضَ أخْلاقي

وأورده ابن السِّيد في شرح اللّغز المذكور كما هنا.[3] **شرح أبيات مغني اللبيب:١/ ٥٩**	فقلت (إنّ يا هندُ) كما كنت تقول: (فِنَّ، وعِنَّ كلامي)، وانحذفت (ياء) الإضمار أيضاً لالتقاء السّاكنين، هي و(النّون) الأولى لأنّها ساكنة مدغمة، وبقيت الكسرة تدلّ عليها كما تقول: (قومِنّ، واقعدِنَّ)، قال الشّاعر: **لتقرعِنَّ**.... **الإفصاح:٦٧-٦٨.**

الموضع الثّالث: قول رؤبة[4]:

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ... .

(١) إصلاح الخلل: ٣٧٠-٣٧١.
(٢) من البسيط، وهو لتأبّط شرّاً في ديوانه: ١٤٤.
(٣) أي: في كلامه على بيت (إنّ هند...).
(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه:١١٨.

أورده ابن السِّيد في شرح اللّغز المتقدم[1] لما ذكره هنا، وبعده: **ميراث أحساب وجود منسفك** **شرح أبيات مغني اللبيب:١/ ٦٠**	لم أقف عليه في المطبوع ولا في النسخ المخطوطة. ولم أر البطليوسيّ ذكره لا في الاقتضاب، ولا في شرح أبيات الجمل، ولا في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. فلعلّه مثبت في النّسخة الّتي كانت عنده.[2]

الموضع الرّابع: في قول امرئ القيس[3]:

إِذَا مَا رَكِبْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وقال أبو علي الفارسي في «المسائل البصريّة»[4]: أنشد الفرّاء هذا البيت: **إذا ما خرجنا قال ولدان أهلنا** **تعالوا إلى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيد نحطبِ** وأنشده أبو بكر[5] عن الأصمعيّ أحسب: **إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا** **تعالوا إلى أَنْ يأتيَ الصيد نحطبِ**	وقال الآخر - أنشده أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء-: **إذا ما غدونا قال ولدان قومنا** **تعالوا إلى أَنْ يأتِنا الصَّيد نحطبِ** توجيه إعرابه: أمّا ما أنشده الفرّاء فإنّ جَزْمَ (يأتنا) بـ (أنْ) المفتوحة [الهمزة]، وأجاز (أنْ تقمْ أقمْ).

(١) (يعني: إنّ هند...).

(٢) قد ذكر هذا البيت والّذي قبله ابن هشام في المغني (تح الخطيب):١/ ١٠٠ في تخريجه لبيت (إنّ هند).

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه (محمّد أبو الفضل إبراهيم): ٣٨٩.

(٤) المسائل البصريّات:١/ ٢٥٩.

(٥) لعلّه: ابن دريد.

وإنشاد الفراء خطأ فاحش، لأنه جزم بأن، انتهى. وكذا نقل عن الفارسي ابن السّيد في «شرح أبيات المعاني» **شرح أبيات مغني اللبيب:١/ ١٢٩**	وأنشده أبو بكر عن الأصمعي أحسب: **إذا ما قال ولدان قومنا هلمَّ إلى أنْ يأتيَ الصّيد نحطبِ** فنصب بها ولم يجزم، وقال أبو عليّ: (إنشاد الفرّاء خطأ لأنّه جزم بأنْ المفتوحة، وليس ذلك في كلامهم... **الإفصاح:١٠٧**

الموضع الخامس: في قول الفرزدق[1]:

يَـا مَـنْ رَأَى عَارِضـاً أُسَرُّ بِـهِ بَـيْنَ ذِرَاعَـيْ وَجَبْهَـةِ الأَسَـدِ

ورواه ابن السِّيد: **يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرِقْتُ لَهُ** **شرح أبيات مغني اللبيب:٦/ ١٧٧**	كما قال الآخر: **يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرِقْتُ لَهُ** **الإفصاح:١١٤**

وفي المسائل والأجوبة رواه (**أُسَرُّ به**).[2]

الموضع السّادس: في قول ذي الرّمّة[3]:

اِضْرِبَ عَنـكَ الهُمـومَ طارِقَهـا ضَرْبَـك بالسَّـيْفِ قَونَـسَ الفَـرَسِ

(١) من المنسرح، وهو للفرزدق في ديوانه: ٢١٥ (طبعة الصاوي).

(٢) المسائل والأجوبة:٩١٨.

(٣) من المنسرح، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه: ١٥٥.

وقال ابن السيد في كتاب «أبيات المعاني»: وفيه وجه آخر وهو أن يكون أراد ضمير التثنية، ويكون قد أجرى الواحد مجرى الاثنين، فإنهم كثيراً ما كانوا يفعلون ذلك تعظيماً للمخاطب، ولا يكون في الأكثر ممن ينفرد بنفسه، فإذا انفرد يوماً، حمل أمره على الغالب من حاله، قال تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق/ ٢٤] فأمر مالكاً بأمر الاثنين، وقد حذف النّون من قوله[1]:	وفيه وجه آخر وهو أن يكون أراد ضمير التّثنية، ويكون قد أجرى الواحد مجرى الاثنين، فإنّهم كثيراً ما كانوا يفعلون ذلك تعظيماً للمخاطَب، ولا يكون في الأكثر ممن ينفرد بنفسه، فإذا انفرد يوماً، حمل أمره على الغالب من حاله، قال الله سبحانه: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق/ ٢٤] فأمر مالكاً بأمر الاثنين، والوجه: (ألقِ في جهنّم)... فأمّا قول الآخر: من قوله:
لَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ ..البيت	**لا تهين الكريم علّك أنْ** ..البيت
للضّرورة، وحذفها منه أحسن من حذفه في قوله: «**اضربَ عَنْكَ الهُمُومَ**» لالتقاء السّاكنين.	فإنّه يريد أيضاً (ولا تهينَنْ) وقد حذف النّون ضرورة، إلّا أنّ الحذف هنا أحسن منه فيما تقدّم لأنّه لالتقاء السّاكنين.
شرح أبيات مغني اللبيب: ٧/ ٣٥٩-٣٦٠	**الإفصاح:٢٤٥-٢٤٦**

فهذه أزيد من عشرين نصّاً في الكتابين (الخزانة، وشرح أبيات المغني ممّا نقلها البغداديّ وقد نسبها إلى ابن السِّيد في أبيات المعاني (أبيات المعاياة)، وهي

(١) من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع كما في الخزانة: ١١/ ٤٥٢.

موجـودة في كتـاب الإفصـاح للفارقـيّ، بحروفهـا أو بمعناهـا فيـما نقـل معنـاه إلّا موضعـاً واحـداً سـبقت الإشـارة إليـه.

المطلب الثّالث: تحقيق صحّة نسبة الكتاب للبطليوسيّ، وصحّة عنوانه.

أمـام هـذه الحقيقـة التـي تكشـف أنّ كتـاب الإفصـاح للفارقـيّ، وكتـاب أبيـات المعـاني لابـن السـيّد إنّـما همـا كتـاب واحـد، وليسـا كتابـين مختلفـين فإنّنـي سـأناقش صحّـة نسـبة الكتـاب بنـاء عـلى هـذه الحقيقـة منطلقـاً مـن أدلّـة مـن داخـل المخطـوط، وأخـرى مـن خارجـه، ولنعـرض لمـا وقفـت عليـه مـن القرائـن الّتـي تشـير إلى صاحـب الكتـاب:

أ- قرائن وجود الكتاب وصحّة نسبته لابن السيّد:

١- أوّل قرينـة تشـير إلى وجـود كتـاب (أبيـات المعـاني) لابـن السِّـيد هـو وجـود نسـخة مخطوطـة منسـوبة إليـه، تلـك النّسـخة الّتـي اطّلـع عليهـا البغـداديّ، وأكثـر مـن الأخـذ منهـا، وهـو مـن هـو جمعـاً لنفائـس المخطوطـات، واطّلاعـاً، وكثـير ممّـا ذكـره ممّـا اطّلـع عليـه واسـتفاد منـه في الخزانـة وفي غيرهـا مـن كتبـه هـو في عـداد المفقـود اليـوم، ولعـلّ (أبيـات المعـاني) هـذا منهـا.

٢- نقـل البغـداديّ في الخزانـة نصّـا نسـبه لابـن السـيّد في (**أَبْيَـات الْمَعَـاني**) وَفِي (**شرح أَبْيَـات الْجمـل**)[1]، وإذا تأمّلـت النّـصّ في الموضعـين تـرى تقاربـاً بينهـما، وهـو قرينـة أخـرى عـلى صحّـة وجـود كتـاب (أبيـات المعـاني)، وسـأعرض النّصّـين كـما أورده البغـداديّ في الخزانـة، وكـما هـو في كتـاب ابـن السـيّد (الحلـل في شرح أبيـات الجمـل).

(١) ينظر رقم (١٠) من الجدول السّابق.

النّص في الخزانة	النصّ في الحلل
قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ ..... الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ ... كَانَ الْقِيَاسُ رَفْعَ الأُفْعُوَانِ وَمَا بَعْدَهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ (الْحَيَّات) لَكِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى فِعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ (سَالَمَ) لأَنَّ الْمُسَالَمَةَ إِنَّمَا تَكُونُ مِنِ اثْنَيْنِ فَصَاعِداً فَلَمَّا اضْطُرَّ إِلَى النَّصْبِ حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى الْمَعْنَى. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: (الْحَيَّات) بِالنَّصْبِ مَفْعُولٌ بِهَا وَالْفَاعِلُ (القَدَمَانِ) وَهُوَ مُثَنًّى فَحَذَفَ نُونَهُ لِلضَّرُورَةِ.	وكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَرْفَعَ الأُفْعُوَانَ وَمَا بَعْدَهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ (الْحَيَّات)، غَيْرَ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى فِعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ (سَالَمَ) لأَنَّ الْمُسَالَمَةَ إِنَّمَا تَكُونُ مِنِ اثْنَيْنِ فَصَاعِداً، وَإِذَا قُلْتَ: (سَالَمَ زَيْدٌ عَمْراً)، عُلِمَ أَيْضاً أَنَّ عَمْراً سَالَمَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (وَسَالَمَت القَدَمُ الأُفْعُوَانَ)... وَكَانَ الْفَرَّاءُ يَرْوِي: (**قَدْ سَالَمَت الحَيَّات**): وَيَنْصِبُهَا عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولَةٌ، وَيَجْعَلُ القَدَمَ هِيَ الفَاعِلَةُ، وَقَالَ أَرَادَ القَدَمَانِ فَحَذَفَ نُونَ التَّثْنِيَةِ ضَرُورَةً.

وقد سبقت الإشارة إلى أنّ النّصّ ملفّق من الكتابين.

٣- من القرائن أيضا على ذلك أنّ البغداديّ ذكر كتاب ابن السّيد مقروناً مرّة بكتاب (**شرح أبيات الإيضاح**)[١] ونسبه للفارقيّ، ومرّة مقروناً بكتاب «**الإفصاح عن الأبيات المشكلة في الإيضاح**» منسوباً لأبي الحسن ابن راشد.

ذكر كتاب الفارق وسمّاه (شرح أَبْيَات الْإِيضَاح) إلى جنب كتاب ابن السّيد في خزانة الأدب، عند الحديث عن قول ذي الرّمّة[٢] (سَمِعتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً ...)،

(١) كل من ترجم للفارقيّ لم يذكر أنّ له كتاباً في **شرح أبيات الإيضاح**، إلّا في نسخة مخطوطة من كتابه الإفصاح بعنوان: (**الإفصاح في أبيات الإيضاح**) في فهرس مخطوطات مكتبة ولي الدّين أفندي برقم:٢٨١٨، فلعلّ البغداديّ ذكره مختصرا فسمّاه **شرح أبيات الإيضاح**، أو أنّ النسخة الّتي عنده كذلك كتب عليها، وما هو مدوّن على صفحة العنوان من المخطوط (**شرح الأبيات المشكلة الإعراب**)، يضاف إلى هذا أنّ البيت لم يرد لا في الإيضاح للفارسيّ ولا في تكملته إلّا أن يكون ذكره استشهاداً أو تمثيلاً في شرحه لبيت آخر.

(٢) من الوافر، في ديوانه: ١٥٣٥.

قال: «وَقد روى النّصبَ في الْبَيْت جَمَاعَة ثِقَات مِنْهُم ابْن السِّيد في (أَبْيَات الْمعَاني)، وَمِنْهُم الفارقيّ فِي (شرح أَبْيَات الْإِيضَاح)، وَمِنْهُم الزَّمَخْشريّ وَغَيرُهُ.»

وذكر كتاب «**الإفصاح عن الأبيات المشكلة في الإيضاح**» في شرح أبيات المغني، عند الحديث على البيت (إِنَّ هِنْدَ الْمَليحَةَ..) فقال: «وكذا **قال أبو الحسن ابن راشد في كتاب «الإفصاح عن الأبيات المشكلة في الإيضاح» وهي ألغاز نحويَّةٌ**»[1].

فلا يعقل أن يكون حاز ثلاث نسخ من كتاب واحد ولا يفطن إلى أنّها كتاب واحد.

ب- مناقشة هذه الأدلّة:

ما ذكرته قبل من قرائن على وجود كتاب لابن السّيد عنوانه: (أبيات المعاني) لا تكسبنا يقينا بوجوده حقيقة، وستزول هذه القرائن وتضعف إذا قوبلت بأدلّة تصحّح النّسبة إلى ابن أسد لا لابن السّيد:

١- لم يُسبقْ البغداديُّ إلى إثبات هذا الكتاب إلى ابن السيّد، ولم يعرف له سلف في ذلك، وإنّما ذكره بناء على نسخة وقعت له عليها اسم ابن السِّيد، وعنه نقل الآخرون فقد نقل عنه صاحب هداية العارفين، وكارل بروكلمان، وكل من ذكره من محقّقي كتب ابن السيّد أو من تناول ابن السّيد بالدّراسة.

ومعلوم أنّ بين البغداديّ وابن السِّيد مئات السّنين، فكيف يطوى ذكر هذا الكتاب النّادر في بابه، مع شهرة صاحبه كلّ هذه السّنين الطّويلة، هذا مع حرص العلماء على نسخ كتب ابن السِّيد، والعناية بتحصيلها كما فُعِلَ بكتبه الأخرى.

٢- احتمال وقوع التّصحيف أو التّحريف في اسم المؤلّف في النّسخة الّتي كانت بيد البغداديّ وارد جدّاً، فبين (ابن السّيد)، وبين (ابن أسد) من التّقارب اللّفظيّ ما يجعل الأمر وارد جدّاً.

(١) شرح أبيات المغني: ١/ ٥٨.

٣- ذِكْرُ البغداديّ الكتاب المنسوب لابن السِّيد مع كتابين آخرين منسوب أحدهما للفارقيّ، والآخر لأبي الحسن بن راشد دليل على احتمال أن يكون الكتاب نسخة أخرى لنفس الكتاب، وبيانه أنّ البغداديّ قد ذكر كتاب الفارقيّ وأنّ اسمه (**شرح أبيات الإيضاح**)، والكتاب ليس في شرح أبيات الإيضاح[1]، إنّما هو شرح لأبيات مشكلة الإيضاح -وهو المعروف المنسوب للفارقيّ- **ولم ينفطّن البغداديّ للخطأ في العنوان فأحرى ألا يتفطّن إلى تطابقه مع الّذي لابن السّيد، وأرى أنّه لم يطّلع عليه اطّلاعاً يتيح له التّنبّه إلى أنّه ليس في شرح أبيات الإيضاح**، ثمّ إنّ هذا البيت الّذي ذكره - أعني بيت ذيّ الرّمّة- ليس من أبيات الإيضاح ولا تكملته، إلّا إن جرى ذكره في معرض توجيه بيت آخر، على فرض وجود هذا الكتاب.

وذَكَرَ الكتاب المنسوب لابن راشد بعنوان «**الإفصاح عن الأبيات المشكلة في الإيضاح**» وأنّه ألغاز نحويّة، مقروناً مع كتاب ابن السِّيد، وهذا العنوان بحروفه نسب للفارقيّ في بعض نسخه المخطوطة، وهذا يعني أنّه نفسه ما سمّاه (**شرح أبيات الإيضاح**)، ولم ينفطّن لذلك أيضاً، وذلك يعطيك احتمالَ أنّ البغداديّ حاز نسخة ثالثة من كتاب واحد ولم يتفطّن إلى أنّها لكتاب واحد اتّكالاً على عناوينها وأسماء مؤلّفيها، وعذر البغداديّ في ذلك أنّه ما رجع إلى هذين الكتابين (أعني كتاب الفارقيّ وما نسب لابن راشد) إلّا مرّة واحده لكلّ منهما، أحدهما ذكره مرّة في الخزانة، والآخر مرّة في شرح أبيات المغني، ولم أقف على ذكر لهما في كتبه الأخرى، بعكس كتاب ابن السِّيد الّذي كان عمدة يرجع إليه كثيراً، فلم يسعفه ذلك التّفطّن إلى أنّهما نسخ من كتاب واحد اتّكالاً على ما دوّن على ظهر النّسختين المخطوطتين اللّتين حازهما.

(١) لم يذكر أحد – فيما علمت - أنّ للفارقيّ كتاباً شرح فيه أبيات الإيضاح.

٤- أورد البغداديّ الكتاب باسمين مختلفين لفظاً متقاربين معنًى فسمّاه في أكثر المواضع (أبيات والمعاني الكبير)، وسمّاه في موضع (أبيات المعاياة)، وذكر في مواضع أنّها ألغاز -كما مرّ- وقد يفسّر اختلاف التّسمية باحتمال أن تكون النّسخة الّتي كانت عنده كانت غفلا من العنوان، وأنّه ذكر العنوانين بناء على موضوع الكتاب.

ج- قرائن تنفي نسبته لابن السّيد:

٥- قد دلّت المقارنة بين النّصوص المنقولة من كتاب (أبيات المعاني)، وبين ما جاء في الإفصاح أنّها متطابقة لفظاً ومعنًى بالقدر الّذي يستحيل معه توارد الخواطر، واتفاقهما في اللّفظ إلى هذا الحدّ، لا يجزم معه إلّا أن يكون الإفصاح، وأبيات المعاني كتاب واحد.

٦- لم أقف من خلال مطالعتي لكتب ابن السّيد أنّه أحال على كتاب في أبيات المعاني، أو أشار إليه.

من الأدلّة على أنّ الكتاب ليس لابن السّيد، أنّ صاحبه لم يذكر البصريّين بالاسم في كتابه هذا إلّا في مواضع قليلة[1]، وكان في غيره من المواضع يذكرهم بما يشير إلى انتمائه إليهم فيقول (أصحابنا)، (بعض أصحابنا)، (جلّة أصحابنا)...[2]، في حين لم ترد هذه اللّفظة - أعني أصحابنا- ولا مرّة في كتب ابن السّيد الّتي اطّلعت عليها، لا في كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل، ولا في إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ولا في الاقتضاب، وذكرها مرّة واحدة في الجزء الأوّل من المسائل والأجوبة قاصداً بها أهل السّنّة، وذكر مرّة مذهب البصريّين فعبّر عنه بقوله (مذهب سيبويه وأصحابه)، وكان يشير إليهم دوماً باسمهم (البصريّون، البصريّين)، ولو كان الكتاب له لظهرت لفظة (أصحابنا) في أسلوبه، إذ كيف يتكرّر ذكرها في كتاب، وتنعدم في غيره.

(١) الإفصاح:٣٤٨،٣٥٥، ٣٦٥.

(٢) ينظر: الإفصاح: ٩٥، ١٢٠، ١٣٢، ١٤٢، ١٨٩، ٢٠٤، ٢٦٨، ٢٨٨، ٢٩٦، ٣١٢، ٣٣٩، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٨.

٨- **اختلاف توجيه إعراب بعض الأبيات**: من الأدلّة الّتي تدلّ على أنّ الكتاب ليس لابن السِّيد وجود اختلاف في تخريج الأبيات بين ما في هذا الكتاب وغيره من كتبه، قد تصل إلى حدّ التّعارض، وينبني عليها وجود اختلاف في المختار من الأحكام النّحويّة، فترى ما أُجيز في الإفصاح ممنوعاً في غيره، وما هو راجح فيه مرجوحاً في غيره، ممّا يدلّ دلالة واضحة على أنّ صاحب ما سمّاه البغداديّ (أبيات المعانيّ) ليس هو ابن السِّيد، وسأكتفي بذكر ثلاثة أمثلة على وجه التّفصيل، وأكتفي في البقيّة بذكر مواضعها من كتبه ومواضعها من الإفصاح.

المثال الأوّل: في توجيه قول كثيّر[١]:

قَضى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا

قال ابن السِّيد في المسائل والأجوبة[٢]: «في هذا البيت شيء من الإغراب، لم يهتد أبو عليّ[٣] إلى جليّة البيت، وهو أنّه رفع (**غريمها**) بـ(**ممطول**)، ولا يجوز أن يرفعه بـ(**معنّى**) لأنّه إن رفعه بـ(**معنّى**) صار (**ممطول**) خبراً جارياً على غير من هو له، فيلزم ظهور الضّمير. هذا آخر كلامه.

ونحن نقول [والكلام لابن السِّيد]: إنّه لا يصحّ رفع (**غريمها**) بـ(**ممطول**)، ولا بـ(**معنّى**)، ولا أعلم لِمَ أجاز أحدهما ومنع الآخر وكلامهما مستحيل على مذهب سيبويه وجميع البصريّين...».

وقد نقل البغداديّ في حاشيته على شرح بانت سعاد نصّاً في تخريج البيت نسبه لابن السِّيد نقلاً من كتابه (أبيات المعاني)، وأنا أنقله لك بحروفه لتقارن بينه وبين ما جاء في الإفصاح للفارقيّ، ولتدرك أنّ كلام ابن السِّيد في المسائل والأجوبة يخالف ما نسبه إليه البغداديّ في حاشية بانت سعاد.

(١) البيت من الطّويل، وهو لكثيّر عزّة في ديوانه: ١٤٣.
(٢) المسائل والأجوبة: ٢/ ٨٩٣-٨٩٤.
(٣) ذكره أبو عليّ ذكره في المسائل البصريّات: ٥٢٤.

قال البغداديّ: «وقال ابن السِّيد البطليوسيّ في (أبيات المعاني): « (غريمها) مرفوع بـ(ممطول)، لا بـ(معنّى)، وإنّما كان ذلك لأنّه لو رفع بـ(معنّى)، جرى (ممطول) على غير من هو له خبراً، وهو المؤنّث الّتي هي (عزّة)، فكان ينبغي أن يظهر الضّمير فيقول: (ممطول هو معنًّى غريمها) لأنّ اسم الفاعل أو المفعول إذا جرى على غير من هو له برز ضمير الفاعل، فلمّا لم يظهر الضّمير في (ممطول) على شريطة التّفسير بالظّاهر علمنا أنّ الرّفع إنّما هو بـ(ممطول)، ولا بـ(معنّى)، ولا يكون على أنّه حذفه لأنّ حذف الفاعل لا يجوز.» انتهى

وما ذكره البغداديّ في حاشيته هو عينه ما في الإفصاح، وغاية الأمر أنّ البغداديّ اختصر النّصّ فنقل ما تدعو حاجته إليه، وإلّا فالعبارات للفارقيّ بحروفها[1]، وهو في ذلك موافق لتخريج أبي عليّ الفارسيّ، وما في المسائل والأجوبة لابن السِّيد مخالف لذلك.

المثال الثّاني: تخريج قول عبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ[2]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَيْ قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

قَالَ ابْن السِّيد في الحلل في شرح أبيات الجمل[3]: قَوْله: (كَأَنْ لَمْ تَرَيْ) رُجُوع من الْإِخْبَار إِلَى الْخطاب، ويروى على الْإِخْبَار[4]، وَفِي إِثْبَات الْألف وَجْهَان:

أَحدهمَا: أَنْ يكون ضَرُورَةً.

وَالثَّاني: أَن يكون على لُغَة من قَالَ: (رَاءَ). مقلوب (رَأَى) فَجزم فَصَارَ (تَرَأْ)، ثمَّ خفّف الْهمزَة فقلبها ألفا لانفتاح مَا قبلهَا، **وَهَذِه لُغَة مَشْهُورَة**، و(كَأَنْ) مُخَفَّفَة وَاسْمهَا مُضْمر فِيهَا تَقْدِيره على الْوَجْه الأوّل: (كَأَنَّك لم تَرَيْ)، وعَلى الْوَجْه الثَّاني: (كَأَنَّهَا لم تَرَأْ).

(١) ينظر الإفصاح:٣٥٧-٣٥٨.

(٢) من الطّويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في خزانة الأدب: ٢/ ١٩٦، ٢٠٢.

(٣) الحلل:٦٣.

(٤) يعني: (كَأَنْ لم تَرَى) بِالْألف، وهذه الرّواية هي الّتي ذكر تخريجها الفارقيّ في الإفصاح.

أمّا تخريج رواية الإخبار في الإفصاح فجاءت في توجيه قول قيس بن زهير[1]:

أَلَمْ يأْتِيكَ والأنْبـــاء تَنْمِـــي بِـــما لاَقَـــتْ لَبُـــونُ بَنِـــي زِيـــاد

ويحسن ذكر تخريج هذا البيت لارتباطه بتخريج البيت السّابق[2].

جـاء في الإفصـاح[3]: «أمّـا الظّاهـر فيقـضي حـذف (اليـاء) مـن (يأتيـك) للجـزم، فتقـول: (ألم يأتـك) ... والوجـه في إثباتهـا أنّـه أجـرى المعتلّ مجـرى الصّحيـح للـضّرورة، فقـدّر (اليـاء) قبـل الجـزم متحرّكـة بالرّفـع، كأنّـه قـال: (يأتيُـك) كـما تقـول: (يضربُـك)، وهـذا هـو الأصـل، إلّا أنّ الضّمّـة تسـتثقل عـلى (اليـاء) فتسـلب منهـا، وتسـكن في حالـة الرّفـع كـما تقـول: (هـذا القـاضي)، والأصـل: (القـاضيُ)، ففعـل بـه مـا ذكرنـا، ثـمّ أدخـل الجـزم، فحـذف الحركـة وسـكنت (اليـاء)، كـما تقـول في الصّحيـح: (أَلَمْ يضربْـك؟)، ومثـل ذلـك قـول الآخـر:

وَتَضْحَـكُ مِنِّـي ..... كَأَنْ لَمْ تَـرَى .....

والوجـه: (لم تـرَ)، وإنّـما يحـذف الألـف لمـا ذكـرت لـك، وإن كانـت الحركـة في الألـف متعـذّرة، لأنّهـا لا تكـون إلّا سـاكنة لأنّهـا مقـدّرة في الأصـل، وقـد ذهـب قـوم إلى أنّـه حـذف الألـف وأبقـى الفتحـة تـدلّ عليهـا، ثـمّ اضطـرّ فأشـبع الفتحـة فنشـأت منهـا ألـف وابقـى الألـف تـدلّ عليهـا، ثـمّ اضطـرّ فأشـبع الفتحـة فنشـأت منهـا ألـف أخـرى، ليسـت المحذوفـة، وفي هـذا التّأويـل تعسّـف إلّا أنّـه أجـود مـن الأوّل».

فأنت ترى أنّ التّخريجين مختلفان اختلافاً كبيراً.

(١) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في الكتاب:٢/ ٥٩، وخزانة الأدب: ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢.

(٢) جاء في الحلل:٧٨ في تخريج هذا البيت: (أجرى يأتيك مجرى الأفعال الصّحيحة، فحذف الضّمة للجزم لأنّه إذا اضطرّ في غير جزم حركها بالضّم.) وهو تخريج قريب جدّا ممّا في الإفصاح على الإجمال.

(٣) الإفصاح:١٧٠.

المثال الثّالث: في تخريج قول النّابغة الذّبيانيّ[1]:

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاَناً أُسَائِلُها ... عَيَّتْ جَوَاباً وما بالرَّبْعِ مِنْ أحدِ

إلاّ أَوَارِيَّ لَأْيًا ما أُبَيِّنُها ... والنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بالمظلومة الجَلَدِ

قَالَ السّيد في الحلل في شرح الْجمل[2]: «وقوله: (إلا أواري) فيها وجهان:

النّصب على الاستثناء، والرّفع على البدل من موضع من أحد لأنّ (من) زائدة، و(أحد) مرفوع في المعنى، وإن كان مخفوضا في اللّفظ، **وليس ببدل من موضع الجارّ وحده، ولا من موضع المجرور وحده، ولكنّها بدل من موضعهما معاً.**

ويروى عَن الكسائيّ أنّه أَجَاز خفض (الأواريّ) على الْبَدَل من لفظ (أحد). **وَهَذَا عِنْد البصريّين خطأ** لأنّه يصير التَّقْدِير: وَمَا بالربّع إلاّ من أورايّ فَتكون من زَائِدَة في الْوَاجب. وَمن لَا تزاد إلاّ في النَّفْي. وَلَو أنّها من الَّتي تدخل على الْمُوجب والمنفيّ لجَاز ذَلِك كَقَوْلِك: مَا أخذت من أحد إلاّ زيدٍ درهما».

أمّا الإفصاح[3] ففيه: «**كما قال النّابغة:**

إلاّ أَوَارِيَّ لْأياً.....

فأبدل (الأواريّ) من (أحد)، وإن كانت من غير الجنس، لأنّها لا تكون إلّا في موضع معرّس النّاس فقربت منهم، فجاز أن تقوم مقامهم».

فما رآه ابن السّيد خطأ على مذهب البصريّين في الحلل، قيل بجوازه وخرّج عليه البيت في الإفصاح.

---

(١) من البسيط، وهو للنّابغة الذّبيانيّ في ديوانه:١٤.

(٢) الحلل:٥٩.

(٣) الإفصاح:٢٤٢.

وهذا جدول أذكر لك بعض المواضع الأخرى الّتي اختلف تخريج البيت الواحد فيها بين الإفصاح وبين كتب ابن السِّيد.

الرقم	البيت	
	فَكيفَ إذا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ	وَجيرَانٍ لَنَا كانُوا كِرَامِ[1]
	جُبْتَهُمَا بالنَّعتِ لاَ بالنَّعْتَين[2]	
	يَا لَعْنَةَ اللهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقَمْ	أَهْلِ الوَقِيرِ وَالحَمِيرِ والخُزُمْ[3]
	كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ	فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[4]
	أنَا ابنُ التّارِكِ البَكْرِي بِشْرٍ	عليه الطّيرُ تَرقبُهُ وُقوعا[5]
	إنّي وأَسطارٌ سُطِرْن سَطْرَا	لَقائلٌ يا نَصْرُ نَصْراً نَصَرا[6]
	تَقُولَ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْ وَشْكَ رِحْلَتِي	كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيبُ[7]
	كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ	وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ[8]

(١) الحلل:٩، وإصلاح الخلل:١٧٤، والإفصاح ٣٥٤.
(٢) الحلل:٦٨، والإفصاح:٢١٢. اختلاف في تفسير الرّجز.
(٣) الاقتضاب: ٣/ ٢٢٦، والحلل:٢٣، والإفصاح:٧٣.
(٤) الإفصاح٢٢٣، وإصلاح الخلل (٢٤٠)، والحلل:٣٠.
(٥) إصلاح الخلل من كتاب الجمل:١٠٦، والمسائل والأجوبة:١/ ٤٨٥، والإفصاح:١٦١.
(٦) إصلاح الخلل من كتاب الجمل:١٠٥، والإفصاح:٢٠٣.
(٧) الاقتضاب: ٣/ ٢٧٧، والإفصاح:١٥١.
(٨) الحلل:٤٣، والإفصاح:١٠٨.

	أزمـانَ قَوْمـي والجماعـة كالَّـذي	مَنَـعَ الرِّحالَـةَ أنْ تميـل مَميـلاً[1]
	فَقُلْـــتُ: ادْعُ أُخْـــرَى وَارْفَـــعِ الصَّـــوْتَ دَاعِيـــاً	لَعَـلَّ أَبِي الْمِغْـوَارِ مِنْـكِ قَرِيـبُ[2]
	هِـيَ الشِّـفاءُ لِـدَأْبِي لَـوْ ظَفِـرْتُ بِهَـا	وَلَيْـسَ مِنْهَـا شِـفَاءُ الـدَّاءِ مَبْـذُول[3]
	سَـمِعْتُ النَّـاسَ يَنْتَجِعُـونَ غَيْثـاً	فقلـتُ لصَيْـدَحَ انتجِعِـي بَـلَالاً[4]
	قِفِـي قبـلَ التفـرُّقِ يـا ضُباعَـا	ولا يَـكُ موقـفٌ مِنـكِ الوَدَاعَـا[5]
	لقَـدْ كانَ في حَـوْلٍ ثَـوَاءٍ ثَوَيْتُـهُ	تُقَـضَّى لُبانـاتٌ وَيَسْـأَمُ سـائِمُ[6]
	إِذَا مِـتُّ كانَ النـاسُ صِنفـانِ شـامتٌ	وآخـر مُثْـنٍ بالـذي كنـت أَصْنَـعُ[7]
١-٢	.....	كَأَنَّ بَيْـتَ العَنْكَبُـوتِ الْمُرَمَّـلِ[8]

- **اختلاف في نسبة الأبيات:** ممّا يمكن اعتباره دليلاً على نفي نسبة الكتاب لابن السِّيد اختلاف نسبة البيت الواحد في كتبه المختلفة.

(١) الحلل:٢، والإفصاح:٣٣٣.
(٢) الاقتضاب:٣/ ٣٩٩، والإفصاح:١١٠/ ١١١.
(٣) الحلل:١٠، والإفصاح:٣٢٤.
(٤) الحلل ٧٢، والإفصاح:٣٣١.
(٥) الحلل:٨، والإفصاح:٣٣٢.
(٦) الحلل:٣/ ٤، والإفصاح:٣٤٠.
(٧) الحلل:١٠، والإفصاح:٢٨٢.
(٨) الاقتضاب:٣/ ٣٦٧، والإفصاح:٣٢٠.

الرقم	جزء البيت	نسبته في الإفصاح	نسبته في كتبه الأخرى
٠١	الحَافِظُو عَورَةَ العَشِيرَةِ . . . نَطَفُ	رجل من الأنصار (٢٩٩)	لقيس بن الخطيم الأنصاري (الاقتضاب:٣/ ٢٠٧)
٠٢	فَإنَّ الَّذِي حَانَتْ... أَمَّ خَالِدِ	للأشهب بن رميلة (٣٠١)	للفرزدق في إصلاح الخلل: (٢١٧)
٠٣	حَتَّى شَآهَا... لَمْ يَنَم	لذي الرّمّة (١٣٥)	لساعدة بن جؤيّة في إصلاح الخلل:(٢٢٠)
٠٤	ضَرَبَتْ صَدْرَهَا.. الأَوَاقِي	لعدي بن زيد (٩٨)	لمهلهل بن ربيعة أو لأخيه عديّ في الحلل:٣٤ وقال بعده وهذا الشعر يدلّ أنّه لمهلهل

د- قرائن نسبة الكتاب للفارقيّ:

١- إذا تبيّن من خلال مقارنة النّصوص أنّهما كتاب واحد، فذلك يعني أنّ نسخة البغداديّ الّتي سمّاها (أبيات المعاني) قد حوت في بعض مواضعها الإشارة إلى كتابين من كتب صاحب المخطوط أوّلهما (شرح اللّمع لابن جنّيّ)[1]، والثّاني كتاب الحروف[2]، ولم يعرف أنّ ابن السِّيد شَرَحَ اللّمع، ولا له كتاب في حروف المعاني، وعلى العكس من ذلك فقد ذَكَرَ من ترجم للفارقيّ أنّ له شرحاً كبيراً على اللّمع.

(١) ينظر الإفصاح: ص:٧٨، ٢١٩، ٢٣١، ٢٨٢ وفي النّسخ المخطوطة في هذا الموضع (وقد استوفيت ما فيه في الشرح بعون الله ومنّه) يعني شرح اللّمع، وفي المطبوع (من الشّرح)، فلست أدري هل هو تصرف من المحقق أم هو كذلك في نسخة المدينة، ٣٦٥.

(٢) ينظر الإفصاح:٦٢، ٢٠٠.

٢- أكثر النّسخ الّتي توفّرت من المخطوط تنسبه إلى ابن أسد الفارقيّ، أو تكتفي بذكر ابن أسد، وهذا استعراض النّسخ المخطوطة الّتي وقفت عليها:

أوّلاً - النسخ الخطيّة التي نَسَبَتِ المخطوط للفارقي الحسن بن أسد:

النّسخة الأولى: نسخة جامعة إستانبول. رقم ٤٣٠٣، نسخت سنة ٥٩١هـ[١].

النّسخة الثّانية: نسخة جامعة الملك سعود (الرّياض سابقاً) برقم:٢٨٣٦، نسخت سنة ٦١٤هـ. **(الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإيضاح، الحسن بن أسد الفارقيّ)**[٢].

النّسخة الثّالثة: نسخة تركية، نسخت سنة ٦٢١هـ، كتبها محمّد بن عبد الصّمد التّبريزيّ، مصورة عنها في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة برقم ٤٧١١ف[٣].

النّسخة الرّابعة: نسخة بايزيد ولي الدّين (تركيا): برقم ٢٨١٨ نسخت سنة ٦٢٤هـ، عنوانها **(الإفصاح في شرح أبيات الإيضاح)، حسن بن أسد**[٤].

النّسخة الخامسة: نسخة دار الكتب المصرية ٦٤ ش نحو[٥] **(شرح الأبيات المشكلة الإعراب)**.

---

(١) معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»، إعداد: علي الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط: ٢/ ٨٠٨.

(٢) المخطوطة موجودة على موقع جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات. وينظر: فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود ١٣ (النّحو)، مراجعة: إمام حنفيّ سيد عبد الله، مادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرّياض، (١٤٣٥هـ-٢١٣م).

(٣) فهرس المخطوطات المصوّرة في النحو والصّرف واللّغة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:١١٧. وقد تبيّن لي أنّ الرّقم خاطئ فقد أرسلت صورة عن ذاك الرّقم لكنّي وجدتها مخطوطا غير ما هو في الفهرس.

(٤) كذا هي بهذا العنوان في فهرس مخطوطات مكتبة بايزيد ولي الدّين (دفتر كتبخانة ولي الدّين أفندي):١٦٢، وفي النسخة المخطوطة (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) أظنّها نسخة أخرى لاختلاف بياناتها (عدد الأسطر في الصّفحة، وعدد اللّوحات، والعنوان) مع اتّفاقهما في سنة النّسخ.

(٥) فهرس مخطوطات دار الكتب المصريّة:٢/ ١٢٠.

النّسخة السّادسة: نسخة أخرى بدار الكتب المصريّة برقم (١٩٦٣) **بالعنوان نفسه للحسن بن أسد الفارقي** نسخت سنة ١٣١٨ هـ على يد محمّد فتح الله.[١]

النّسخة السّابعة: نسخة المدرسة الأحمديّة بالموصل مجاميع، رقم: (٥/ ٢٤/ ٢)، بعنوان **الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة الإيضاح، الحسن بن أسد الفارقي**، النّاسخ: نعمة بن عبد فاضل، سنة النّسخ: ١٠٨٤هـ.[٢]

النّسخة الثّامنة: نسخة مكتبة الأوقاف العامّة برقم ٢٩٨٦/ ٢. بعنوان **الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة الإيضاح**، الحسن بن أسد الفارقي[٣].

النّسخة التّاسعة: نسخة مكتبة الإمام يحيى اليمن ٠٢ أدب، خطّها يشبه كثيرا خطّ نسخة جامعة الملك سعود، عليها تملّكات كثيرة أحدها سنة (٧٣٣هـ)، فلعلّها نسخت في القرن السّابع.[٤]

النّسخة العاشرة: نسخة تشستربيتي Chester Beatty ٣٣١٨/ ١، **تلخيص الإفصاح في العويص للفارقي**- في النّحو للزّنجانيّ (ت: ٦٦٠هـ)، منسوخة عام ٦٦٧ هـ، مصحّحة ومقابلة على أصلها، وقد ذكر مختصرها أنّ الأصل للفارقيّ.

النّسخة الحادية عشر: النّسخة الّتي صرّح الصّفدّي بكتابتها بيده قبل ٧٦٤هـ[٥].

النّسخة الثّانية عشر: **مختصر الإفصاح عن أبيات مشكلة الإيضاح**، لمجهول (لعلّه للزّنجانيّ)، **دار الكتب المصريّة ٣٦ ش. وفيها**: هذه أوراق علّقتها من ألغاز الإعراب جمع الإمام العلامة أبي نصر الحسن بن أسد الفارقيّ[٦].

---

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب المصريّة: ٧/ ٤٤.

(٢) فهرس مخطوطات المدرسة الأحمديّة بالموصل مجاميع: ٢٣١.

(٣) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامّة العراقيّة: ٣/ ٢٦٤.

(٤) نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربيّة برقم: ٢٦٨.

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات: ١١/ ٣٠٨، قلت: كتاب الألغاز هو عينه الإفصاح، ولعلّ الصّفديّ ومن ذكرهما معاً لم يطّلع على الثّاني فظنّهما كتابين منفصلين، وإنّما هما كتاب واحد.

(٦) فهرس مخطوطات دار الكتب المصريّة: ٢/ ١٥٨.

النّسخة الرّابعة عشر: نسخة ليدن، برقم: or.588 **الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة الإيضاح، الحسن بن أسد الفارقيّ**، نسخت في القرن السّادس أو السّابع الهجري[1].

النّسخة الثّالثة عشر: **قطعة من الإفصاح للفارقيّ**، مكتبة الأوقاف العامّة برقم: ١٣٧١٦/ [2]١.

ثانياً: ما نسب لابن أسد دون تخصيص:

- **نسخة مكتبة الشّهيد علي باشا**. دون تاريخ (وهي نسخة ناقصة) بعنوان: **الألغاز العربيّة لابن أسد**.
- **نسخة المكتبة الخالديّة برقم**: ٨٣٧/ ٢ نسخة تامّة، بعنوان: (**شرح الألغاز**) ضمن مجموع، دون ذكر النّاسخ، تاريخ نسخ (القرن ١١ ترجيحاً)[3].

ثالثاً: ما كان غفلاً من النّسبة:

- **نسخة يينن**، نسخت سنة **٧١٥هـ**. عنوانها: **ألغاز في اللّغة العربيّة** مكتوب بخط غير خط النّاسخ.
- **نسخة طوب كابي سراي (خزانة أمانة)**، برقم 7887E.H.1902 نسخت سنة **١١٥١هـ**. (**ألغاز الإعراب النّحويّة**)[4] ضمن مجموع.
- **نسخة العتبة العباسيّة بالعراق** برقم ٥٠٤ عن مكتبة صدر بازار بإيران، (شرح الأبيات المشكلة في الإعراب) بدون تاريخ النّسخ، وبدون عزو، ناقصة الآخر.

(١) فهرس المخطوطات العربيّة في مكتبة ليدن.

(٢) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامّة العراقيّة:٣/ ٣٠١.

(٣) نسب في فهرس مخطوطات المكتبة الخالديّة:٦٣٢ لأحمد بن أسد بن عبد الواحد الأميوطيّ، وهي نسبة خاطئة إذ الأميوطيّ هذا توفّي سنة ٨٧٢هـ ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان:٣٦، وقيل سنة ٨٨٢هـ، ينظر: الضوء اللامع ١: ٢٢٧ - ٢٣١، البغدادي: ايضاح المكنون ١: ٤٠٠، ٥٤٥، ٢: ١٤٩.

(٤) المخطوطات العربيّة في طوب قابي سراي باستانبول، فاضل مهدي بيّات: ٢٦١.

٣- نسبة الكتاب إلى الفارقيّ أثبتها جمع من العلماء:

- قال ياقوت الحمويّ في معجم الأدباء في ترجمة الفارقيّ: «وصنف في الآداب تصانيف تقوم له مقام شاهدي عدل بفضله وعظم قدره منها كتاب شرح اللّمع كبير، وكتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة»[(١)].

- وقال الصّفديّ في ترجمته: «وصنَّف في الْآدَاب تصانيف وَله شرح اللُّمع كبيرٌ، وكتاب الإفصاح في العويص شرح فِيهِ أبياتاً مشكلةً وأجاد فِيهِ كتبته بخطّي جَمِيعه، وَكتاب الألغاز»[(٢)].

- وقال الكتبيّ في فوات الوفيات: «وصنف في الآداب تصانيف، وله شرح اللّمع الكبير. وكتاب الإفصاح في العويص، وكتاب الألغاز.»[(٣)]

- وقال إسماعيل البغداديّ في هديّة العارفين في ترجمة الفارقيّ: «من تصانيفه الزُّبد في معرفة كل أُحْدُ[(٤)]، وشرح أبيات اللّمع لِابْن جنّيّ، **وشرح الأبيات المشكلة الإعراب** في مُجَلد. كتاب الألغاز وَغير ذَلِك».

٤- نَقَلَ عن إفصاح الفارقيّ جمع من العلماء مصرّحين باسمه واسم كتابه منهم:

- **ابن الخبّاز (ت: ٦٣٩هـ) في كتابه توجيه اللّمع**، قال في الكلام على لفظ القرآن (نُجّي): «الأصل: (ننجي)، فأبدل من النّون الثّانية (جيماً) كما قالوا في إنجاص وإنجانة: إجاص وإجانه، ذكرهما ابن أسد في الإفصاح»[(٥)].

---

(١) معجم الأدباء للحمويّ:٢/ ٤٥٨.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات:١١/ ٣٠٨، قلت: كتاب الألغاز هو عينه الإفصاح، ولعلّ الصّفديّ لم يطّلع عليه فظنّهما كتابين منفصلين، وإنّما هما كتاب واحد.

(٣) فوات الوفيات:١/ ٣٢١.

(٤) قد أخطأ البغداديّ في نسبة هذا الكتاب للفارقيّ، وإنّما هو لأبي بكر بن الأسد بن رسلان بن عبدالله الآمدي الركنيّ [-حي ٧٣٣هـ-١٣٣٢م]، وهو كتاب نظم في التّاريخ له نسخة مخطوطة في مكتبة الأسد برقم: ٢٥٩٥، والّذي أوقعه في ذلك أنّ الرّكنيّ أيضاً يقال له ابن أسد.

(٥) ينظر: توجيه اللّمع:١٣٣، والإفصاح للفارقيّ:٩٥، وفيه: (كما قالوا: إنجانة وإجّانة، وأترنج، وأترجٌّ).

- **وابن عدلان الموصلّي (ت: ٦٦٦هـ)** في كتابه **(الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب)**، وقال في ذلك: «فهذا آخر ما لخّصته من الأبيات المشكلة الإعراب الدالّة على إعرابها، ولأن كنت مسبوقاً بجمع مثلها لابن المفجّع والفارقيّ، فقد أتيت فيها بما لا ينكره ذو لبّ مما لخّصته من كلامهما وترك كثير من إعرابهما، وتوجيه البيت على سنن الحقّ الواضح مع الاعتراف بتقدّم فضلهما بالسّبق وإحاطة الفصل»[١].

وقد صرّح باسمه عند الكلام على قول الشّاعر[٢]:

فِرْعَوْنَ مَالِي وَهَامَانُ الأُلَى زَعَمُوا أَنِّي بَخِلْتُ بِمَا يُعْطِيهِ قَارُونَا

قال[٣]: «قال ابن أسد: «**(فِرْ)** أمرٌ من (وَفَرَ الْمَالَ)، إذا زاده. و**(عَوْنُ)**: يعني معونة، أي زد معونة مالي. **(وَهَا)**: فعل ماض بمعنى ضَعُفَ. و**(مَانُ)**: جمع مانةٍ، وهي أسفل السُّرّة. و**(لألى)**: بمعنى الّذين، و(زعموا) صلته. و**(ما)** بمعنى الّذي. **والهاء** في يعطيه عائد إلى (ما). **ويعطي** فيه ضمير فاعل من الله، محذوف للعلم به. **وقارون** مفعول ثان ليعطي، التّقدير: زِدْ مَعُونَةَ مَالِي، ضَعُفَ مَانُ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنِّي بَخِلْتُ بِالَّذِي يُعْطِيهِ اللهُ قَارُونَ»[٤].

وأشار إليه في الكتاب بقوله **(قال بعض النّحويّين)** في أربعة مواضع ذاكراً قوله، متعقّباً إيّاه، وجميع ما نقله عنه هو في الإفصاح، وسأكتفي بذكر نقوله عن الفارقيّ فقط:

---

(١) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب:١٦٥.

(٢) البيت من البسيط، أنشده أبو عثمان المازنيّ لبعض الملغزين، ينظر: المسائل البصريّات:٢/ ٧٩٥، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب:٧١، والإفصاح:٣٦٢-٣٦٣.

(٣) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب:٧١-٧٢.

(٤) ينظر: الإفصاح:٣٦٢-٣٦٣، وما نقله ابن عدلان هو بالمعنى لا باللّفظ.

أ- في قول الشّاعر[1]:

وَلَــوْلا الكَرِيــمُ أَبُــو مُخْلَــدٍ أَخُــو ثِقَــةٍ لَمْ يُغْنِنِــي مُغِيثَــا

وَلا كُنْــتُ إِلاَّ لقــى لا أُحِــسُّ وَهَــلْ فِي البَرِيَّــةِ إِلاَّ خَبِيثَــا

ذكـر تخريـج البيتـين ثـمّ قـال قاصـداً الفارقـيّ: (**وقـد وجّهـه بعـض النّحويّـين عـلى غـير هـذا، وهـو تكلّـف بعيـد**)[2].

ب- وقال في قول الشّاعر[3]:

رَأَيْــتُ مَيْتــاً تَحْــتَ تَابُوتِــهِ الْــ نَّعْــشَ وَأَيْــدٍ تَحْمِــلُ النَّعْــشُ

(**النّعـش**) الأخـير مبتـدأ، وخـبره (**تحـت تابوتـه**)، وقـد فصـل بينهـما بأجنبـي، وهـو جائـز في الشـعر.

و(**النّعـش**) الآخـر منصـوب ب (تحمـل)، **كـذا قـال بعـض النّحويّـين**[4]، وهـو غلـط، لأنّ (**تحمـل**) صفـة (**أيـدٍ**) وهـي لا تصـحّ قبـل (**أيـد**) فمعمولهـا أجـدر ألا يقـع قبلهـا، فصوابـه أن ينصـب بتحمـل أخـرى دلّـت هـذه عليهـا.[5]

ج- وقال في قوله[6]:

تَعَــالَى اللهُ رَبِّي فَــوْقُ عَــرْشٌ عَــلِيٌّ تَحْتَــهُ تُبْنَــى العُرُوشَــا

قال بعض النّحويّين[7]: (فوق) غاية وخبر مبتدأ، ومبتدؤه (عرشٌ).

---

(١) من المتقارب، وهو بلا نسبة في الإفصاح:١٢٣، والانتخاب:٢٤.

(٢) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب:٢٧-٢٨. البيت رقم ٢٤. وينظر توجيه الفارقي للبيت في الإفصاح:١٢٣.

(٣) من السّريع، بلا نسبة في الإفصاح:٢٥٦، والانتخاب:٤٨.

(٤) الفارقيّ في الإفصاح:٢٥٦.

(٥) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب:٤٨.

(٦) من الوافر، بلا نسبة في الإفصاح:٢٥٦، والانتخاب:٤٩.

(٧) الفارقيّ في الإفصاح:٢٥٧.

قلت: هذا خطأٌ، لأنّ (فوق) وأخواتها لا تقع خبراً ولا صفةً ولا صلةً ولا حالاً لنقصانها.[1]

د- وقال في قوله[2]:

فكَرَّت تبتَغِيه فوافَقَتْه ... على دَمِهِ ومَصْرَعِه السِّبَاعا

وقال بعض النّحويّين[3]: في كرّت ضمير الخيل، والسباع بدل من الضّمير في وافقته.

- **ونقل عنه محمّد بن أبي الفتح البعليّ (ت: ٧٠٩ هـ) في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر** كما مرّ سابقاً.[4]

- **ونقل عنه ابن هشام (ت:٧٦١هـ) في المغنيّ** في الكلام على قول حسان رَضِي الله تَعَالَى عَنْه:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

قال ابن هشام: «وَأما قَول ابْن أَسد إِنَّ (كَانَ) زَائِدَة فخطأ، لِأَنَّهَا لَا تزاد بِلَفْظ الْمُضَارع بِقيَاس وَلَا ضَرُورَة تَدْعُو إِلَى ذَلِك هُنَا»[5].

وقول ابن أسد موجود في الإفصاح في قوله: «والخامس: أن تكون (كان) زائدة، لا اسم لها ولا خبر، فيكون قوله (مزاجُها عسلٌ) جملة من المبتدأ والخبر، وقد عطف (ماء) على الخبر فرفع»[6].

(١) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب:٤٩.
(٢) من الوافر، للقطامي في ديوانه:٤١.
(٣) الفارقيّ في الإفصاح:٢٧٤.
(٤) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، محمّد بن أبي الفتح البعليّ، تح: ممدوح محمد خسارة: ٢/ ٤٠٩.
(٥) مغني اللّبيب:٦/ ٧١٠.
(٦) الإفصاح:٦٤.

ونقل عنه أيضاً بيتاً من الألغاز في **كتابه الألغاز**[1]، فقال: ومن ذلك ما أنشده بن أسد[2]:

وَإِنَّا رُعَاةٌ لِلضُّيُوفِ..... .....عَلَى قرب

وقد لخّص ما جاء في توجيه ابن أسد.[3]

- **ونقل عنه السّيوطيّ (ت:٩١١هـ) في الأشباه والنّظائر النّحويّة** دون الإشارة إلى الكتاب عند الحديث عن قوله[4]:

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالقَمَرَا

قال السّيوطيّ[5]: «**وذكر أبو نصر الحسن بن أسد الفارقيّ في رواية** من نصب (**نجومَ اللَّيْلِ والقَمَرَ**) أنّ المعنى: (تبكي عليك ونجومَ اللّيل والقمرَ) أي: تبكي الشّمس عليك مع نجوم اللّيل والقمر) فحذف الواو وهو يريدها، وهو أغرب الوجوه المقولة في هذا البيت».

وقال الفارقيّ في الإفصاح: (والرّابع: أن يكون أراد (الواو) الّتي في معنى (مع) فكأنّه قال: (تبكي عليك واللّيلَ والقمرا) أي (مع نجوم اللّيل والقمر) فتكون مفعولا معها كما تقول (استوى الماءُ والخشبةَ) أي مع الخشبة... وقد حذف (الواو) وهذا أبعدها).[6]

(١) كتاب الألغاز لابن هشام:٦٣.
(٢) من الطّويل، بلا نسبة في الإفصاح:١٠٥، وكتاب الألغاز لابن هشام:٦٣.
(٣) ينظر كتاب الألغاز لابن هشام، والإفصاح للفارقيّ:١٠٥.
(٤) من البسيط، وهو لجرير في ديوانه: ٧٣٦.
(٥) الأشباه والنّظائر (طبعة مجمع دمشق):٣/ ٣٢٤.
(٦) الإفصاح:١٩٣.

- **ونقل عنه ابن الحنبليّ (ت:٩٧١هـ)** في بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامّ فقال[١]: «ومن ذلك قولهم: سلامُ عليكم، بدون تنوين (سلامُ)، فقد حكاه **أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي** عن أبي الحسن عن العرب. قال في **كتابه الذي ضمّنه شرح أبيات ألغز قائلها إعرابها ودفن في غامض الصنعة صوابها**[٢]: (كأنّهم حذفوا التّنوين لكثرة هذه اللفظة في الاستعمال)[٣].انتهى».

٥- **للزّنجانيّ** مختصر الإفصاح في العويص، وقد نسبه للفارقيّ، ومنه نسخة مخطوطة في تشستربيتي برقم ٣٣١٨/ ١ وهي نسخة مقابلة على أصلها، وذاك يدلّ على أنّ نسخة الإسكوريال ليست لنصير بن أسد بل للحسن بن أسد.

٦- مع هذا العدد الكبير للنّسخ المخطوطة المتوافرة الآن لم نجد واحدة منها نسبت لابن السِّيد، وفي حين أنّ أكثرها منسوب للفارقيّ.

خاتمة البحث:

خلص البحث على نتائج أهمّها:

- كتاب (أبيات المعانيّ) هو نسخة من نسخ كتاب (الإفصاح) للفارقيّ كما دلّ على ذلك تطابق النّصوص بين ما ذكره البغداديّ منسوباً لابن السّيد وبين ما في الإفصاح للفارقيّ.
- قد دلّت الدّلائل على أنّ نسبة كتاب (أبيات المعانيّ) لابن السّيد البطليوسيّ نسبة غير صحيحة، وما ذكره البغداديّ هو وهم منه أوقعته فيه نسخة منسوبة خطأ لابن السّيد.

(١) **بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام**، رضيّ الدّين محمّد بن إبراهيم بن يوسف بن الحنبليّ، تح: شعبان صلاح:١٧١-١٧٢.

(٢) وهي عبارة الفارقيّ في مقدّمة كتابه الإفصاح.

(٣) ينظر: الإفصاح: ٦٠.

- الأدلّة الدّالة على نسبة الكتاب للفارقيّ أقوى من أدلّة نسبته لابن السّيد، فقد تنوّعت هذه الأدلّة بين أدلّة من داخل المخطوط كالإشارة إلى بعض مؤلّفات المصنّف، أو من خلال أسلوبه واختلاف آرائه بين هذا الكتاب وغيرها من كتبه، وبين أدلّة من خارج كنسبة أكثر النّسخ الكتاب للفارقيّ، ونقل أكثر من عالم عنه من كتابه الإفصاح منسوباً إليه.
- نسخ الإفصاح المخطوطة مثال حيّ على ظاهرة تعدّد نسبة الكتاب الواحد إلى أكثر من مؤلّف، وعلى تعدّد تسميّاته وعناوينه.
- من أسباب تعدّد تسميات الكتاب الواحد إغفال المصنّف الإشارة إليه في المقدّمة أو في خاتمة الكتاب.
- من أسباب تعدّد نسبة الكتاب الواحد إلى أكثر من مؤلّف تشابه الألقاب، أو التّصحيف والتّحريف في الاسم لتقارب الأسماء، أو اجتهاد النّسّاخ في النّسبة إلى مؤلّف ألّف في الفنّ نفسه.

ملحق صور عن النّسخ المخطوطة
الّتي أمكنني الوصول إليها :

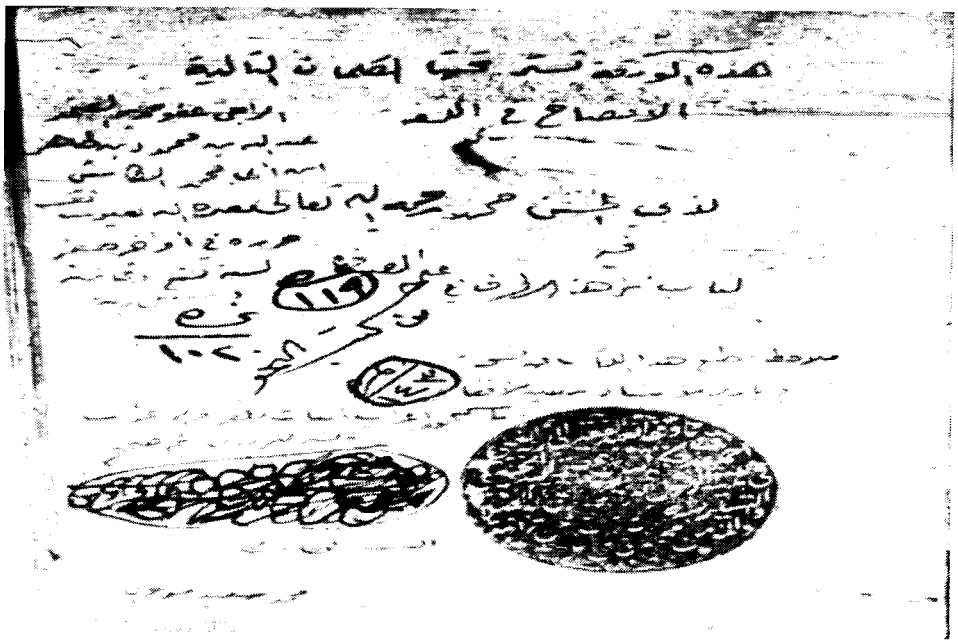

صفحة العنوان نسخة عارف حكمت (٦٠٢هـ)

صورة اللّوحة الأولى من نسخة عارف حكمت

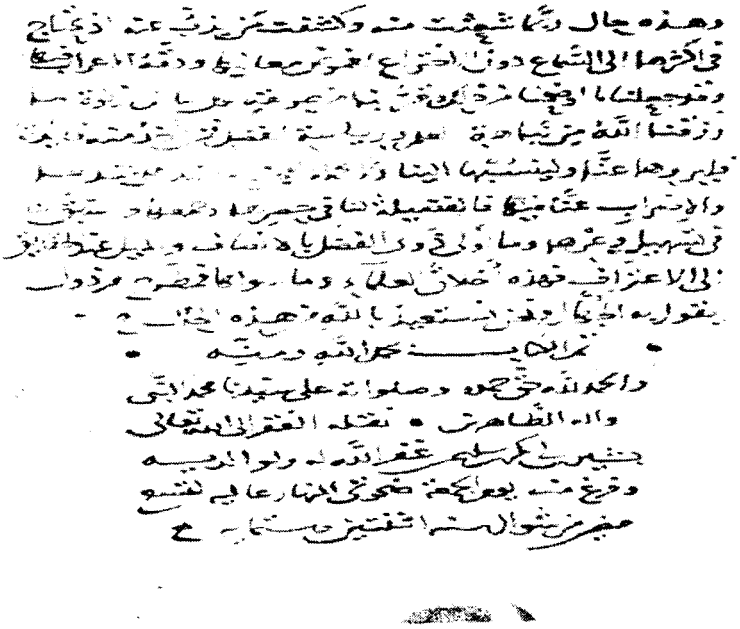

صورة عن آخر نسخة عارف حكمت

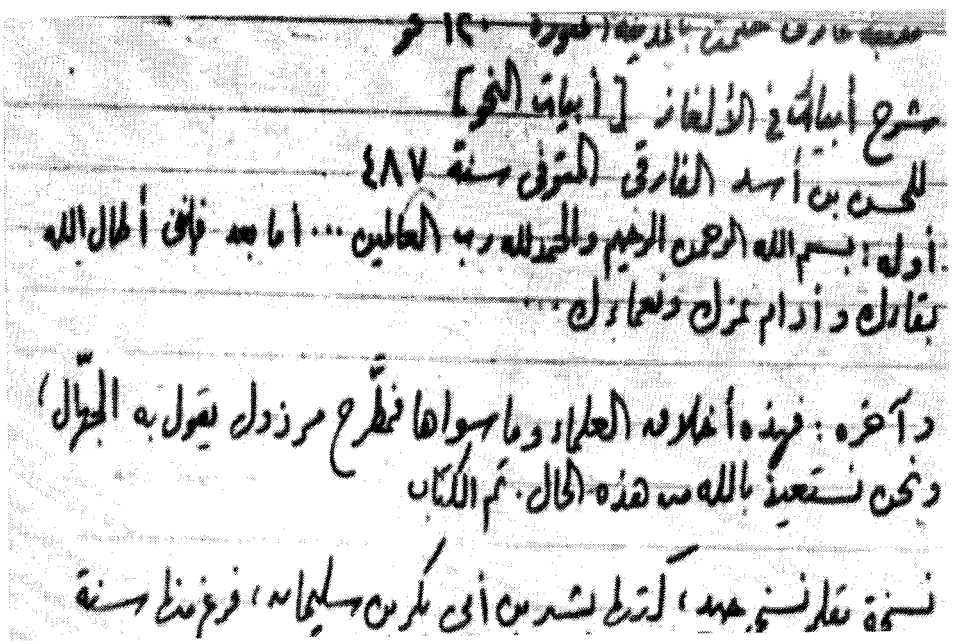

شرح أبيات في الألغاز [أبيات النحو]

للحسن بن أحمد القارئ المتوفى سنة ٤٨٧

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين ... أما بعد فإن أطال الله بقاءك وأدام عزك ونعماءك ...

وآخره: فهذه أخلاقه العلماء وما سواها فنطرح مرذول يقول به الجهال، ونحن نستعيذ بالله من هذه الحال. تم الكتاب

نسخة قارئ حمد، كتبها بشر بن أبي بكر بن سليمان، في منتصف سنة

ورقة بها بيانات عن نسخة عارف حكمت كتبت حديثاً

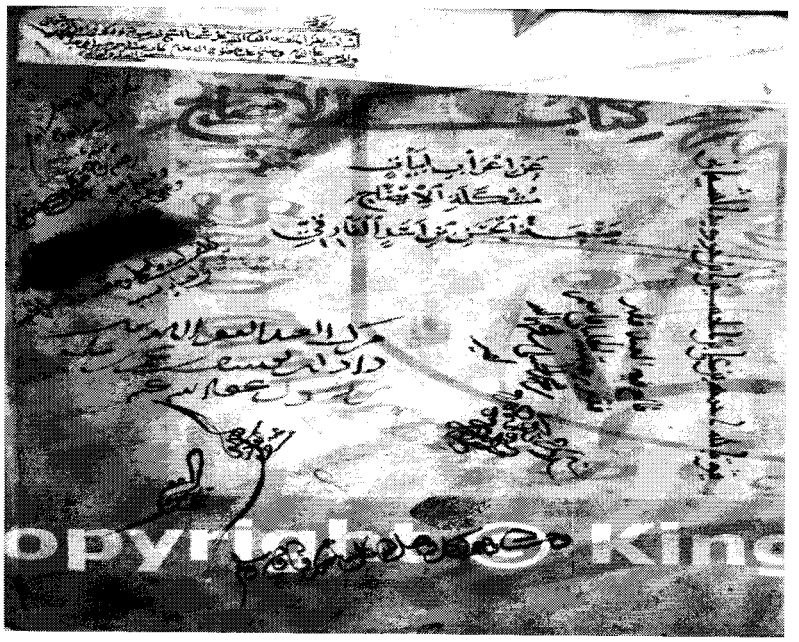

صفحة العنوان نسخة جامعة الملك سعود (جامعة الرّياض)

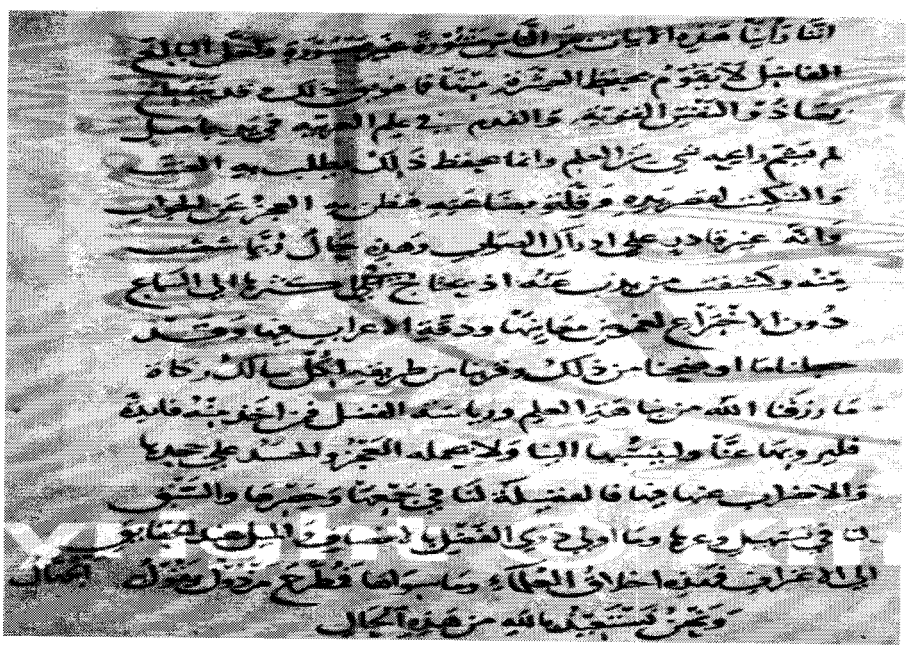

نهاية المخطوط نسخة جامعة الملك سعود (جامعة الرّياض)

قيد الختام نسخة جامعة الملك سعود (جامعة الرّياض)

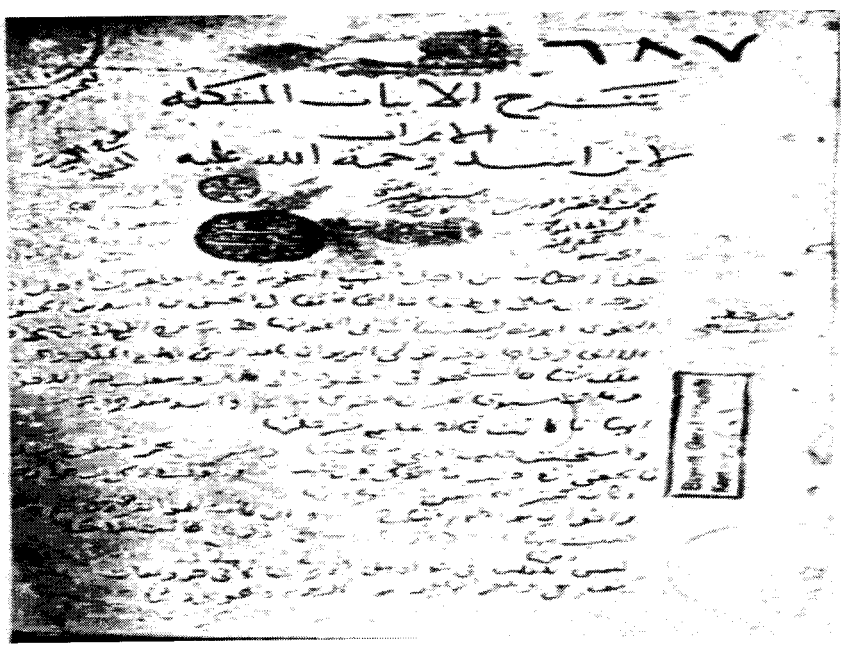

صفحة العنوان من نسخة بايزيد عمومية (٥٤٠١) نسخت سنة (٦٢٤هـ)

صورة من الورقة الأولى من نسخة بايزيد عموميّ

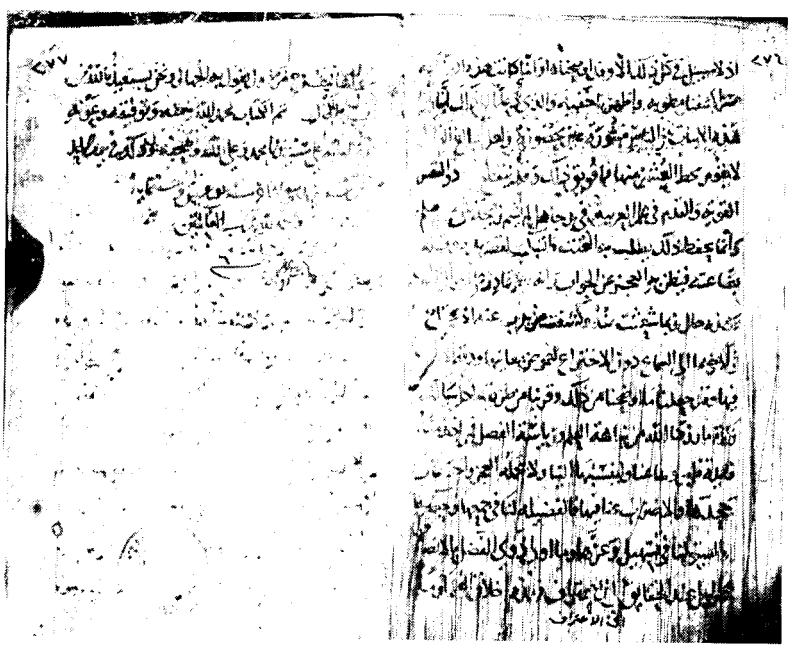

صورة من آخر نسخة بايزيد ولي الدّين

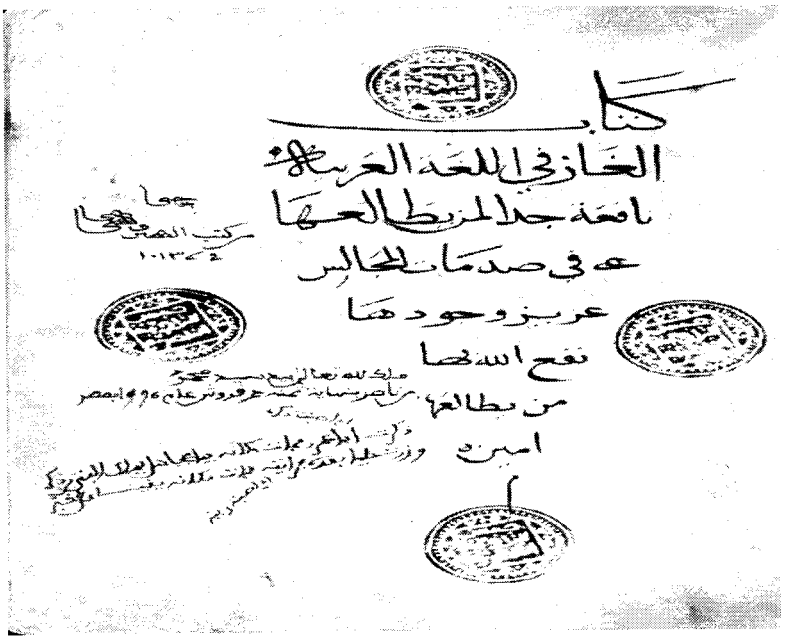
كتاب
الخاز في اللغة العربية
نافعة جدا لمرتاط العها
عه في صدمات الجالس
عربز وجودها
نفع الله بها

صفحة العنوان نسخة شاوننبرغ (مكتبة يينن) (٧٢٦هـ)

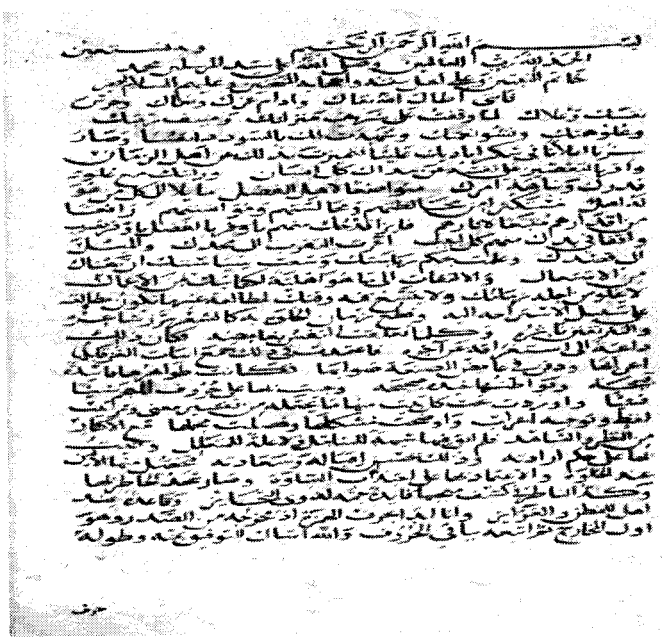

أوّل المخطوط نسخة شاوننبرغ (مكتبة يينن)

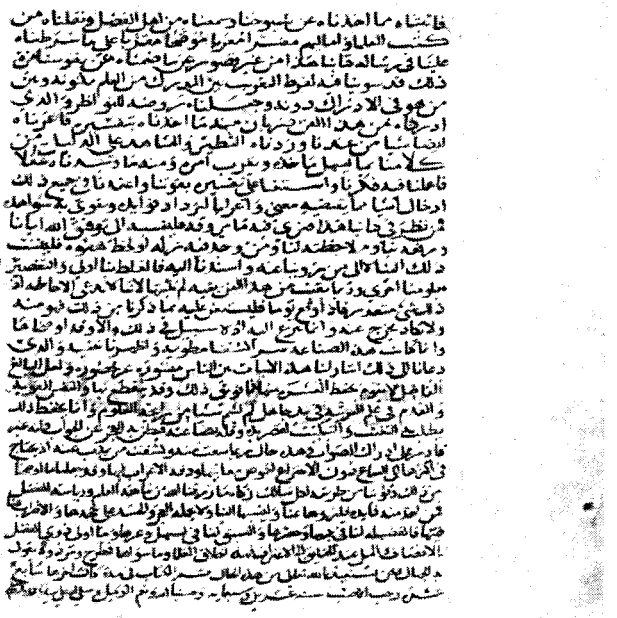

آخر المخطوط نسخة شاوننبرغ (مكتبة ييننن)

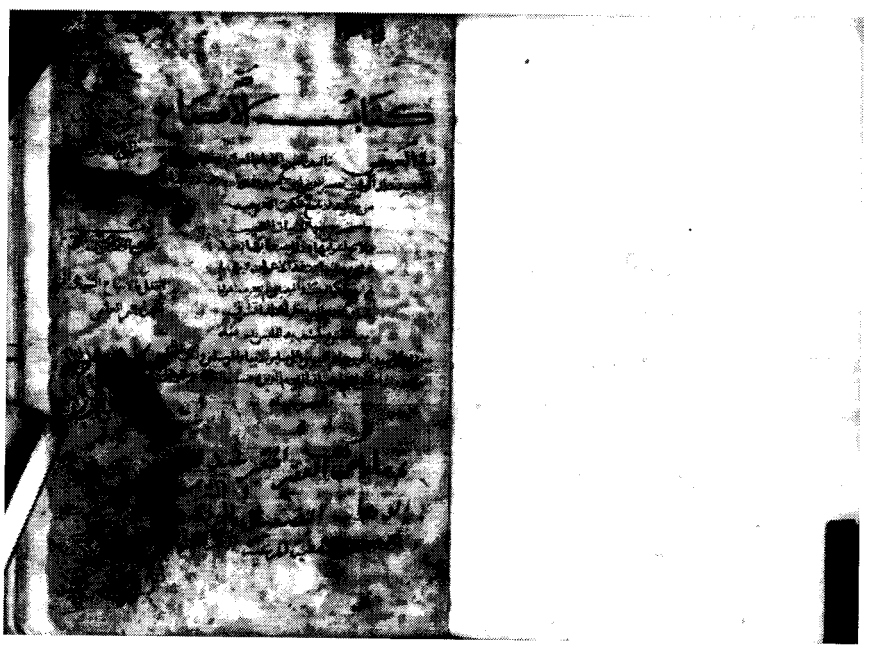

صفحة العنوان نسخة الإسكوريال

اللّوحة الأولى من نسخة الإسكوريال

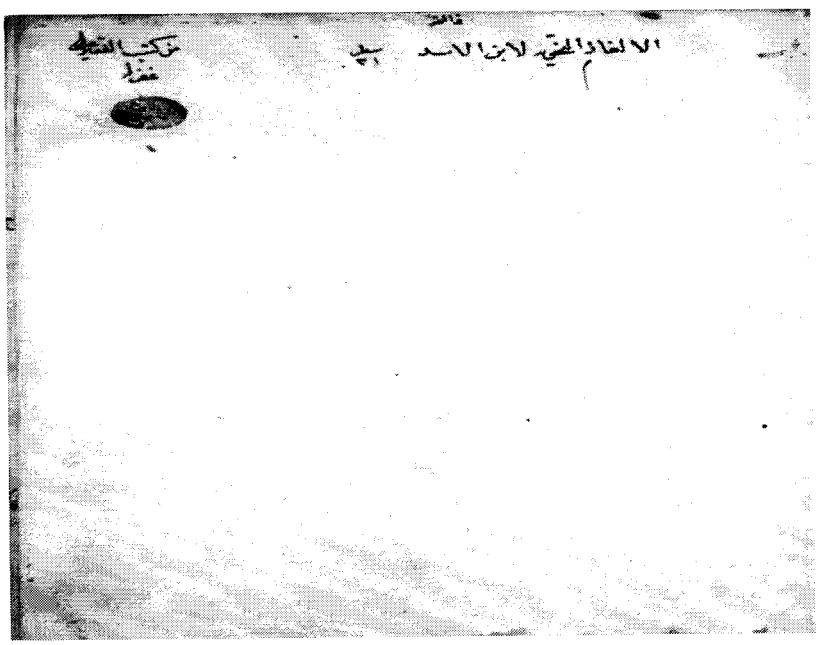

صفحة العنوان من نسخة الشّهيد علي باشا (بدون تاريخ لعلّه القرن الحادي عشر)

أول المخطوط نسخة علي باشا

آخر نسخة علي باشا (حرف الفاء)

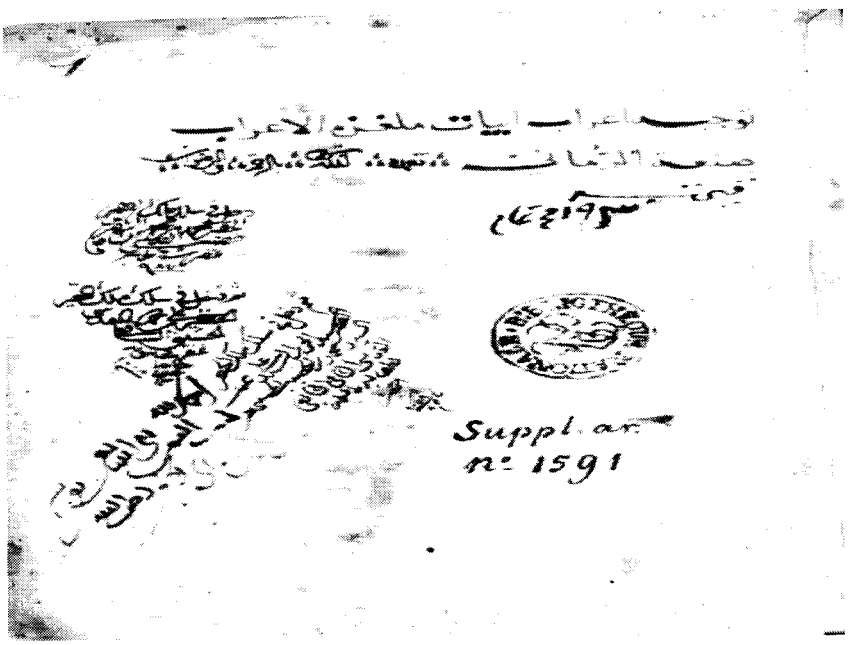

صفحة العنوان من نسخة المكتبة الوطنيّة الفرنسيّة (٨٠٤هـ.)

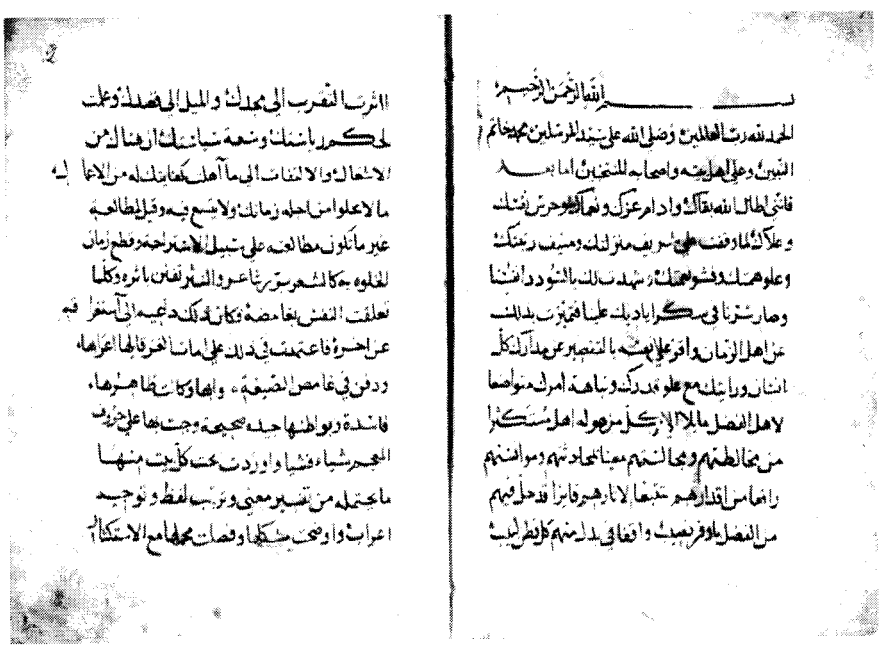

اللّوحة الأولى من نسخة المكتبة الفرنسيّة

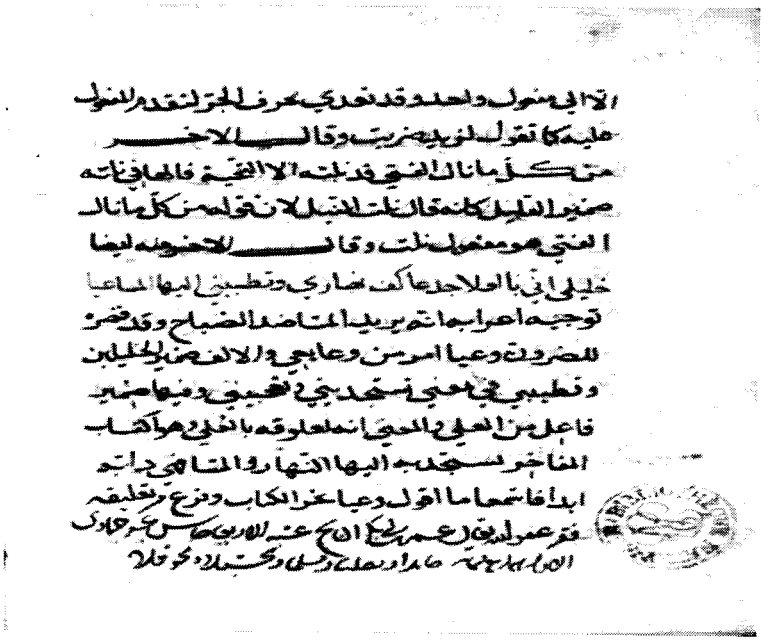

آخر نسخة المكتبة الوطنيّة الفرنسيّة

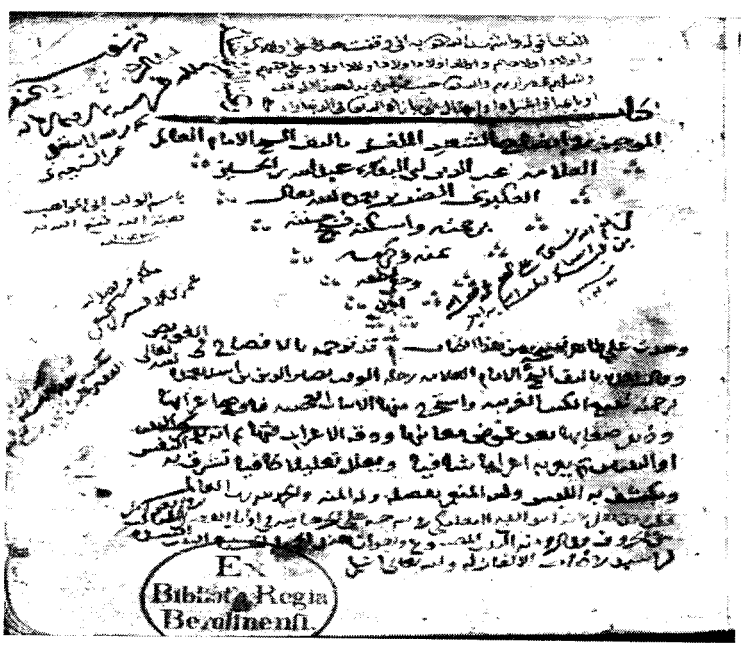

صفحة العنوان نسخة المكتبة الوطنية ببرلين (٧٧٧هـ)

اللّوحة الأولى من نسخة برلين

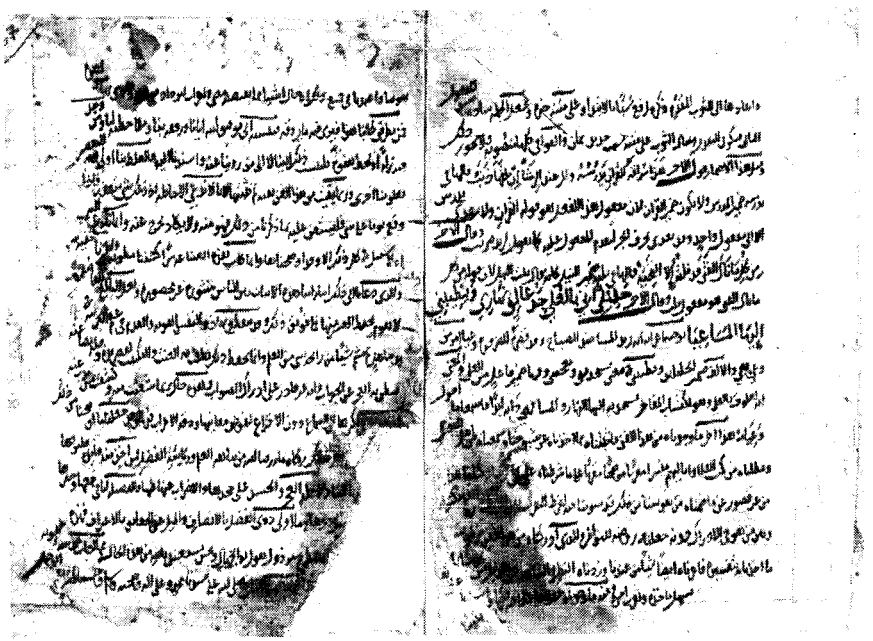

آخر المخطوط نسخة برلين

قيد الختام نسخة برلين

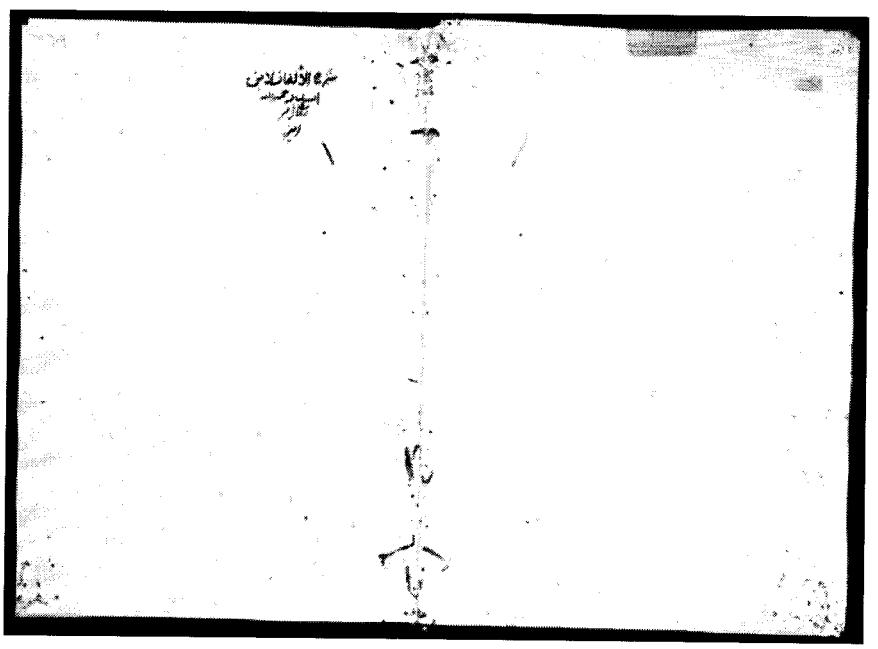

صفحة العنوان من نسخة الخالديّة

اللّوحة الأولى من نسخة الخالديّة

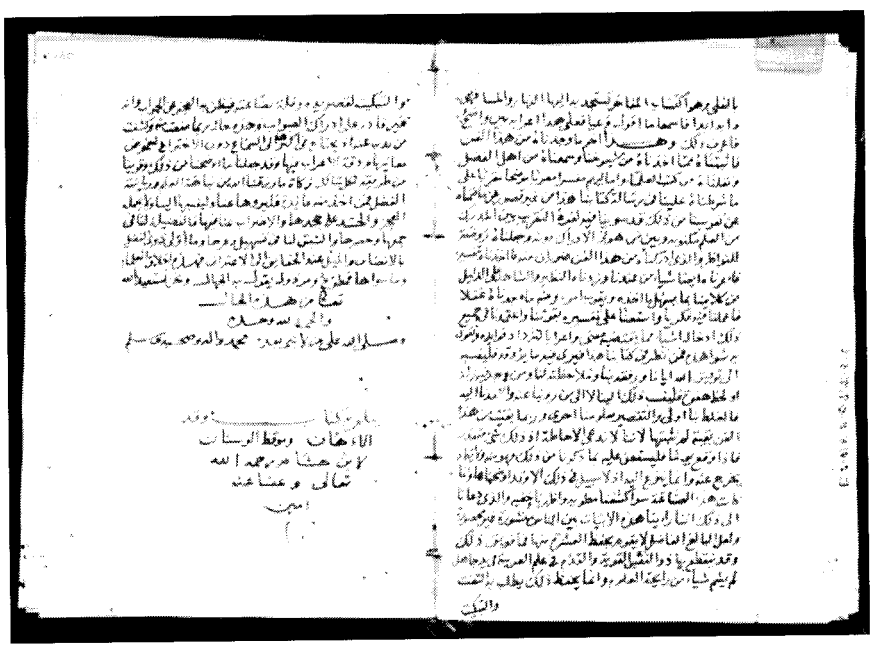

آخر نسخة الخالديّة

نسخة الإمام يحيى باليمن (صفحة العنوان)

أول نسخة الإمام يحيى في اليمن

نسخة جامعة ليدن (صفحة العنوان)

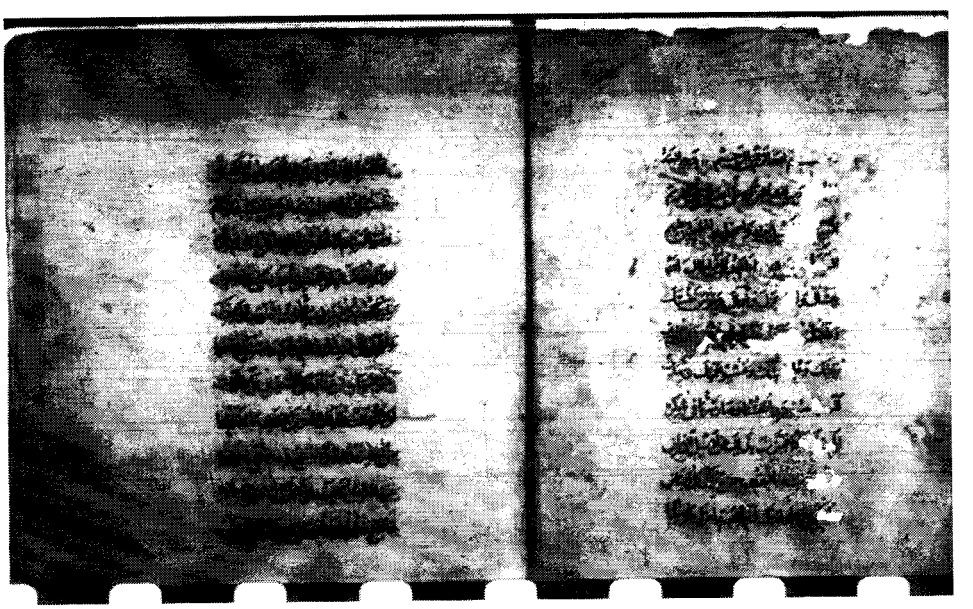

أول نسخة ليدن

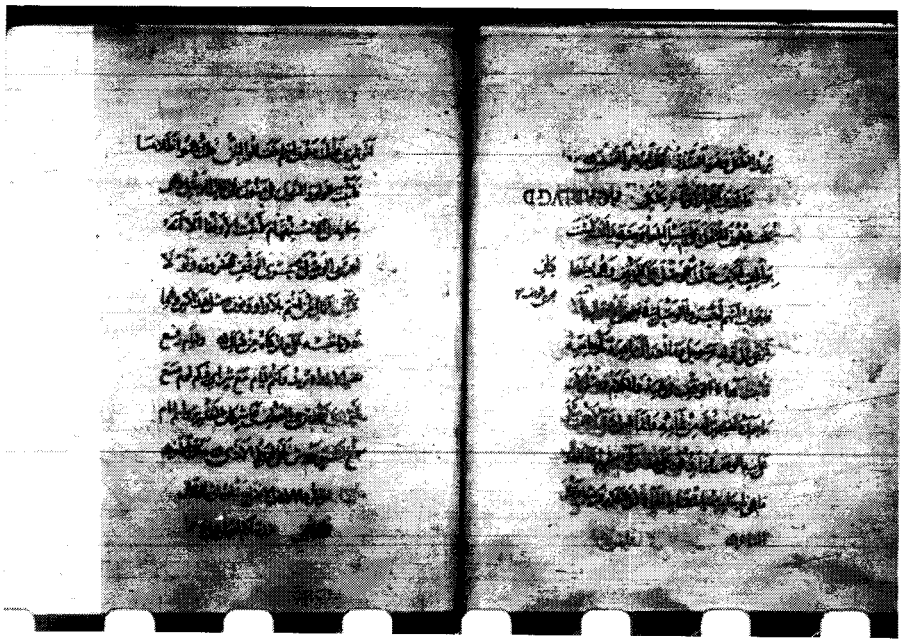

آخر الجزء الأوّل من نسخة ليدن

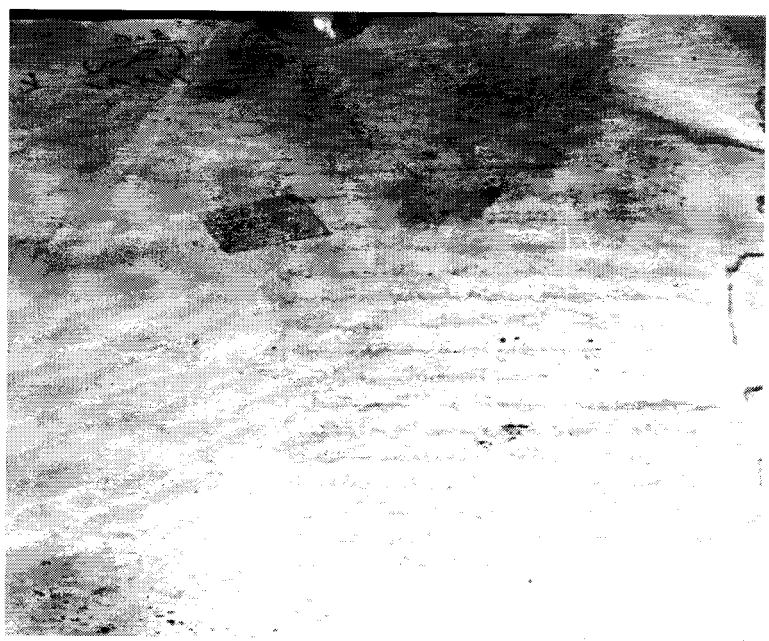

أول نسخة مكتبة صدر بازار (مصوّرة العتبة العباسيّة بالعراق)

مقدّمة نسخة مكتبة صدر بازار (مصوّرة العتبة العباسيّة بالعراق)

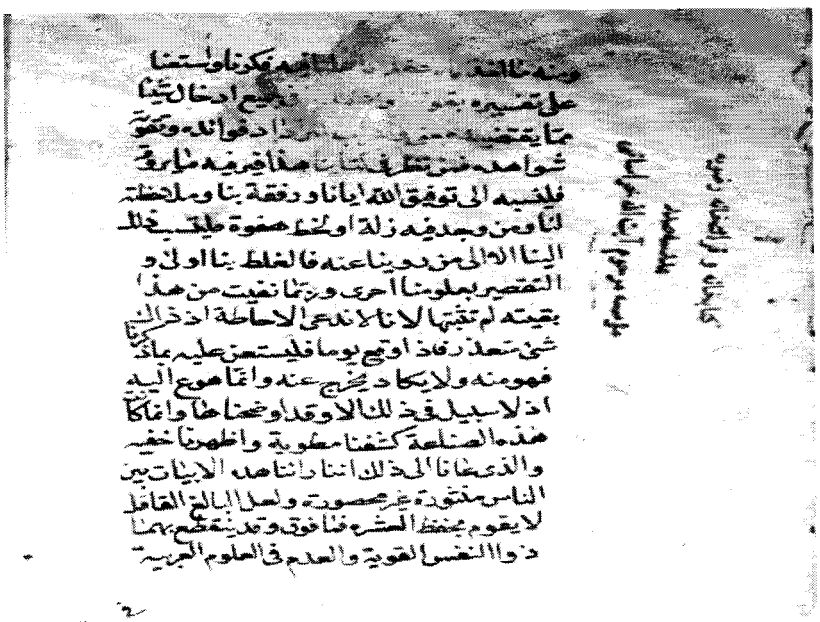

آخر ما في نسخة مكتبة صدر بازار (مصوّرة العتبة العباسيّة بالعراق)

فهرس المصادر والمراجع:

١. **ابن السيّد البطليوسيّ اللّغويّ الأديب، (٤٤٤- ٥٢١هـ) منهجه في اللّغة والنّحو- شعره)**، صاحب أبو جناح، مركز البحوث والدّراسات الإسلامية، وديوان الأدب الوقف السّنّيّ، العراق، الطبعة الأولى: (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م)

٢. **ابن السيّد البطليوسيّ اللّغويّ الأديب، (٤٤٤هـ- ٥٢١هـ) منهجه في اللّغة والنّحو- شعره)**.

٣. **أبو البقاء وجهوده في النّحو**، جميل عبد الله عويضة، (د.م) (د.ط): ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م.

٤. **الأشباه والنّظائر في النّحو**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: عبدالإله نبهان - غازي مختار طليمات - إبراهيم محمد عبد الله - أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق، طبعة:(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٥. **الأصمعيات**، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، تح: أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، الطبعة السابعة: ١٩٩٣م.

٦. **الإفصاح عن أبيات مشكلة الإيضاح للفارقيّ ولا توجيه إعراب أبيات مُلْغَزَة الإعراب للرُّمّانيّ)**، بحوث وتحقيقات، عبد العزيز الميمنيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت – لبنان، الطّبعة الأولى: (١٩٩٥م).

٧. **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب)**، الفارقيّ، تح: سعيد الأفغانيّ، جامعة بنغازي، ليبيا، الطبعة الثّانية: (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).

٨. **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، تح: مصطفى السقا - حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، طبعة: (١٩٩٦م).

٩. **أمالي ابن الشّجريّ**، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى: (١٤١٣هـ- ١٩٩١م).

١٠. **إنباه الرّواة على أنباه النحاة**، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى:(١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م).

١١. **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب**، علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية: (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م).

١٢. **إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظنون**، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانيّ البغداديّ، تح: محمد شرف الدّين بالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسيّ، دار إحياء التّراث العربّي، بيروت - لبنان

١٣. **بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام**، رضيّ الدّين محمّد بن إبراهيم بن يوسف بن الحنبليّ، تح: شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، مصر، طبعو:٢٠٠٧م بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام، رضيّ الدّين محمّد بن إبراهيم بن يوسف بن الحنبليّ، تح: شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، مصر، طبعو:٢٠٠٧م

١٤. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين السيوطي، ت- محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبع الثانية (١٣٩٩/ ١٩٧٩م).

١٥. **تاريخ آداب اللّغة العربيّة**، جرجي زيدان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثّقافة، القاهرة، مصر، طبعة (٢٠١٣م).

١٦. **تاريخ الأدب العربي**، كارل بروكلمان، (الجزء الخامس)، تر: رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة: (١٩٨٣م).

١٧. **تاريخ بغداد**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

١٨. **التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين**، أبو البقاء العكبريّ، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: (١٤٠٦هـ ١٩٨٦م)

١٩. **تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب وعلم مجازات العرب**، الأعلم للشنتمريّ، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية: (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

٢٠. **توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب**، علي بن عيسى الرّمانيّ، تح: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السّوريّة، سورية، الطبعة الثّانية: (١٣٧٧هـ-١٩٥٨م).

٢١. **توجيه اللّمع**، أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية:(١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م).

٢٢. **حاشية البغداديّ على شرح بانت سعاد**، عبد القادر البغداديّ، تح: نظيف محرّم خواجه. النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية. دار صادر- بيروت، طبعة: (١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م).

٢٣. **الحلل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل**، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة، بيروت، د.ت.

٢٤. **الحلل في شرح أبيات الجمل**، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

٢٥. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت ـ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى (١٤١٨ه/ ١٩٩٩م).

٢٦. **الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، أحمد بن الأمين الشّنقيطيّ، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطّبعة الأولى: (١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م).

٢٧. **ديوان الحطيئة بشرح السّكّريّ**، تح: مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى: (١٤١٣ هـ-١٩٩٣ م).

٢٨. **ديوان الفرزدق، دار بيروت للطّباعة والنّشر، بيروت، طبعة: (١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤م)**.

٢٩. **ديوان القطاميّ**، تح: إبراهيم السّامرائيّ، وأحمد مطلوب، دار الثّقافة، بيروت، الطّبعة الأولى: (١٩٦٠ م).

٣٠. **ديوان النّابغة الذّبيانيّ**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، طبعة: (١٩٨٥ م).

٣١. **ديوان امرئ القيس**، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطّبعة الخامسة: (١٩٩٠ م).

٣٢. **ديوان تأبّط شرّا وأخباره**، تح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطّبعة الثّانية: (١٤١٩ هـ-١٩٩٩ م).

٣٣. **ديوان جرير بشرح محمّد بن الحبيب**، تح: نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٦ م.

٣٤. **ديوان حسّان بن ثابت**، تح: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة: (٢٠٠٦م).

٣٥. **ديوان ذي الرّمّة شرح أبي نصر الباهليّ رواية ثعلب**، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهليّ، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسّسة الإيمان جدة، الطّبعة الأولى: (١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ).

٣٦. **ديوان رؤبة بن العجّاج ضمِنَ الجزء الثّالث من مجموع أشعار العرب**، ويليام بن الورد البروسيّ، مصوّرة دار ابن قتيبة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الكويت.

٣٧. **ديوان طرفة بن العبد**، تح: دريّة الخطيب، ولطفي الصقّال، إدارة الثّقافة والفنون، البحرين، المؤسّسة العربيّة، بيروت، الطّبعة الثّانية: (٢٠٠٠ م).

٣٨. **ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيّات**، تح: عزيزة فوّال بابتي، دار الجيل، بيروت، الطّبعة الأولى: (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

٣٩. **ديوان عديّ بن زيد العباديّ**، تح: محمّد جبّار المعيبد، دار الجمهورية للنّشر، بغداد، طبعة: (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م).

٤٠. **ديوان عنترة بن شدّاد**، تح: محمّد حسين مولويّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطّبعة الثّانية: (١٩٨٣م).

٤١. **ديوان كثيّر عزّة**، تح: إحسان عبّاس، دار الثّقافة، بيروت، الطّبعة الأولى: (١٩٧١م).

٤٢. **شرح أبيات مغني اللّبيب**، عبد القادر بن عمر البغداديّ، تح: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتّراث، بيروت، (ج ١ - ٤) الطّبعة الثّانية، (ج ٥ - ٨) الطّبعة الأولى. طبع: عدة سنوات (١٣٩٣ هـ- ١٤١٤هـ).

٤٣. **شرح المفصل للزمخشري**، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).

٤٤. **شرح شواهد المغني**، جلال الدّين السّيوطيّ، تح: أحمد ظافر كوجان، وتع: الشيخ محمّد محمود ابن التّلاميد التّركزيّ الشّنقيطيّ، لجنة التّراث العربيّ، طبعة: (١٣٨٦ هـ- ١٩٦٦ م).

٤٥. **ضرائر الشعر**، أبو الحسن على بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، ت- السيد إبراهيم محمد، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (١٩٨٠م).

٤٦. **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر**، محمّد بن أبي الفتح البعليّ، تح: ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، طبعة (٢٠٠٢م).

٤٧. **الفرق بين الحروف الخمسة**، ابن السيد البطليوسيّ، تح: علي زوين، مكتبة العاني، بغداد (١٩٧٦م).

٤٨. **فهرس المخطوطات العربيّة في مكتبة الأوقاف العامّة العراقيّة**، عبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني، بغداد، (١٩٧٤م).

٤٩. **فهرس المخطوطات العربيّة في مكتبة برلين**، وليم الورد، (ج ٦ كتب النحو والصرف واللّغة)، برلين (١٨٩١م).

٥٠. **فهرس مخطوطات المدرسة الأحمديّة بالموصل** مجاميع، سالم عبد الرزاق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العراق، (ج ٥)، طبعة (٤٣هـ-١٩٨٣م).

٥١. **فهرس مخطوطات المكتبة الخالديّة (القدس)**، نظمي الجعبة، ووليد الخالدي، مؤسسة الفرقان للتّراث الإسلاميّ، لندن: (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

٥٢. **فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود ١٣ (النّحو)**، مراجعة: إمام حنفيّ سيد عبد الله، مادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرّياض، (١٤٣٥هـ-٢٠١٣م).

٥٣. **فهرس مخطوطات دار الكتب المصريّة**، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ج٢ (١٣٤٥هـ-١٩٢٦م)/ ج٧ (١٣٥٧هـ-١٩٣٨م).

٥٤. **فهرس مخطوطات مكتبة بايزيد ولي الدّين** (دفتر كتبخانة ولي الدّين أفندي)، تركية (١٣٠٤هـ).

٥٥. **فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي**، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، طبعة (١٩٧٣م).

٥٦. **كتاب الألغاز** النحويّة، جمال الدّين ابن هشام الأنصاريّ، تح: موفّق فوزي الجبر، دار الكتاب العربيّ، القاهرة، الطّبعة الأولى: (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

٥٧. **الكتاب**، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة، (١٤٠٨/ ١٩٨٨).

٥٨. **المثلث**، تح: صلاح مهدي الفرطوسيّ، دار الرشيد، بغداد، (١٩٨١م).

٥٩. **المخطوطات العربيّة في طوب قابي سراي باستانبول**، فاضل مهدي بيّات، مجلّة المورد، العدد الرابع، المجلّد الخامس: (١٩٧٦).

٦٠. **مسألة من اسم الله تعالى للبطليوسيّ**، مجلّة الخزانة، مركز إحياء التراث، دار المخطوطات للعتبة العباسيّة المقدّسة، العدد الأوّل، السنة الأولى، (رمضان ١٤٣٨هـ- حزيران ٢٠١٧م).

٦١. **المسائل البصريّات**، أبو علي الفارسيّ، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى: (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٦٢. **المسائل والأجوبة، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السّيد البطليوسيّ، تح: مصطفى عدنان محمّد العيثاويّ، نادي المدينة المنورة الأدبيّ**، الطبعة الأولى: (١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م).

٦٣. **معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة: (١٤١١ هـ - ١٩٩١م).

٦٤. **معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»**، إعداد: علي الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري – تركيا، الطّبعة الأولى:١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م

٦٥. **المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية**، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م).

٦٦. **معجم المؤلّفين**، عمر كحالة، مكتبة المثنّى - بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت.

٦٧. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت- عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٦٨. **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، جلال الدين السيوطي، فيليب حتي، المكتبة العلمية – بيروت.

٦٩. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغداديّ، وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهيّة استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٧٠. **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين بن أيبك الصفدي، ت- أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٠/ ٢٠٠٠).

٧١. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ج٣، (١٩٧٠م).